جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة الآداب
ردمد (ورقي): ٣٦٢٠-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Humanities and Social Sciences
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٥)، ع (٤)، ص ص ٣-٣٢، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢٣م/ ١٤٤٤هـ)
*Journal of Arts*, Vol. 35 (4), pp 3-32, © King Saud University, Riyadh (2023 /1444H.)

# التقدير التجريدي في النظرية النحوية العربية: نماذج من كتاب سيبويه

**أمل بنت محمد الشقير**

*باحثة دكتوراه اللغويات، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الملك سعود، السعودية*

(قدم للنشر في ١٤/ ٤/ ١٤٤٤هـ، وقبل للنشر في ٢/ ٧/ ١٤٤٤هـ)

**الكلمات المفتاحية:** التجريد التمثيلي، التجريد الإجرائي، التمثيل الذي لا يتكلم به، تصور الكلام جوابًا عن سؤال، المحال التجريدي.

**ملخص البحث:** التمثيلات التجريديةُ العقلية التي يلجأ إليها النحويون بطرق شتى، ومحاولاتُ التقريبِ والمحاكاة لها بنحو عبارة (تمثيل لا يتكلم به) وأشباهها، هي مسالكُ أجاءت سيبويه إلى تأسيسِ افتراضاتٍ ذهنية مطروحة لتأصيلِ قوانينَ محددَّة ولبيان أغاريض وظيفية. ومن ثَم أدَّى إلى ما يُعرف في النظرية الخليلية بالتجريد التمثيلي. فيسعى هذا البحثُ إلى تقريبِ مفهومِه المؤطّرِ بمسلك من مسالك الاستدلال التمثيلية العقلية بإحدى طرق البناء التركيبي المجرَّد، مراعًى فيه مفهوم الموضع وقياس النظائر. ويوطّئُ لمباحثه ببيانٍ من ألمح إليه في الدرسِ اللغويِّ الحديث، وتوجيه ابتكار مصطلح (التقدير التجريدي)، مع التعرف على نوعيه في المنوال النحوي الأول. وسيقومُ هذا البحثُ بالكشفِ عن طرقه في (كتابِ سيبويه)، وذلك نحو الاستبدال والمقابلة والمعادلة والتصرف وتصور إمضاء الكلام وتقدير المعنى أو السؤال. وسيُتبع ذلك إبرازُ صوره وتعبيراته من خلالِ انتقاءِ النماذجِ من (الكتاب) موزَّعةً على ضربيه، وكان مدار الضربِ الأول على التمثيل الذي لا يتكلم به والمتصور اللغوي الذي لم يتلفظ به والتقدير التجريدي لقوة القول وإرادة المقول والتجريد التمثيلي بمفهوم المجرى، وأما الآخر فكان مداره على التجريد التمثيلي بالمقاولة، والتجريد التمثيلي بالمحاورة بتصور الكلام جوابًا عن سؤال، والمحال التمثيلي التركيبي التجريدي، والتمثيل الحجاجي بمفهوم المنزلة.

# Abstract Implicature and Role thereof in Arabic Grammatical Structure: Samples from Sibawayh's Al-Kitab

**Amal Muhammad Al-Shugair**

*PhD Researcher in Linguistics, Department of Arabic Language and Literature, College of Human Sciences, King Saud University, Saudi Arabia*

(Received: 14/ 4/1444 H, Accepted for publication 2/ 7/1444 H)

**Keywords:** instantiative abstraction, procedural abstraction, unspoken representation, conceptualizing speech as a response to a question, abstract anaphora.

**Abstract.** Mental, abstract representations utilized by grammarians in various manners in order to estimate and simulate speech via phrases such as unspoken representations, are traditions that led Sibawayhi to establish conceptual assumptions proposed for originating specific rules and identifying functional purposes. Hence, this resulted in instantiative abstraction as known in the Khalilian Theory. This research seeks to approach and elucidate this concept, which is framed with a manner of mental, representational inferences using one of the approaches of abstract, grammatical structuring, considering the concept of position and analogization. It initiates with a preface addressing those who alluded to this term (abstract implicature) and identifying the two types in the first grammatical model. The research reveals its methods in (Sibawayhi's Al-Kitab) through substitution, contrast, equation, paraphrasing, speech conceptualization, and meaning or question approximation. This will be followed by demonstrating its forms and expressions through the selection of patterns from Al-Kitab for both forms. The first form addressed the unspoken representations and the perceptualized content, as well as the abstract implicature of the speech power and intention a long with the instantiative abstraction as a regularized concept. The other form, however, addressed the rhetorical, instantiative abstraction, conversational instantiative abstraction by conceptualizing speech as a response to a question, abstract instantiative and synthetic anaphora, and finally argumentative instantiation through the use of position.

**١-مقدمة:**

من الوسائل المكوِّنة للنحو العربي (وسيلة الافتراض والتجريد) في المنهج العلمي التنظيري التفسيري، حيث يتجاوز النحوي في بناء منواله وصف عبارة المتكلم إلى افتراض ما قد يأتي به المتكلم من استعمالات لغوية، وثمة دوافع تحدوه إلى بحث الممكن وافتراضه، منها أن أي منوال علمي يتجاوز في بنيته التأسيسية وصف الواقع بالفعل إلى الواقع بالقوة، وذلك بتوليد الاحتمالات الممكنة وغير الممكنة وَفق قوانينها العلمية، وهذا النوع من التفكير يدخل ضمن نسقٍ معرفيٍّ يسعى إلى تأسيس المعارف، ولاسيما إذا كانت هذه العلوم في مرحلتها الأولى، وهو الواقع مع سيبويه في كتابه، إذ ترشح الأمثلة التقديرية التجريدية في استيعاب المبادئ المجرَّدة التي تكتنف الظواهر اللغوية المعقدة، ويقتضي استحضارها في مسار بناء المناويل؛ لأنها توسع مجالات الكفاية التفسيرية. وقد وقع الاختيار على هذا الموضوع ليلقى الضوء عليه في هذا البحث؛ لاختلاف طرق هذه القضية المعرفية في كتاب سيبويه، والحاجة إلى تمييز خصائصها، وللتعرّف على صورها وأنماطها في ضوء (كتاب سيبويه) الذي يمثِّل النموذجَ النحويَّ الأول.

ويبدو أنَّ (التقدير التجريدي) في كتابه متناثرُ المواضع، ولم يُتنبَّه إلى دوره في بناء (الكتاب) وغموضه لسلوكه التجريد التمثيلي التركيبي، على غياب مَن تناول البنى التصورية والفضاءات الذهنية عنده، مع اختلاف طرق التقدير التجريدي وصوره، ولذا هذا البحث سيجيب عن الأسئلة الآتية: كيف كان للحدس النحوي التجريدي التمثيلي دورٌ في بناء منوال كتاب سيبويه وفي اللغة النحوية الواصفة؟ ما طرق التقدير التجريدي في (الكتاب)؟ ما مظاهره التعبيرية والصُّوْرية في (الكتاب)؟

وثمة دراسة سابقة قد قاربت هذا البحث في التنظير والإجراء؛ وهي دراسة (الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان)، وتوافقه في معالجة بعض طرق الضرب الأول من التقدير التجريدي والإشارة بطرف خفي إلى بعض التعبيرات، وهذا البحث يختلف عنها في تحديد المفهوم وابتداع المصطلح الدقيق، والتفريق بين ضربيه، واستظهار كثير من طرقه، وتنميط صوره ومحاولة استيعابها.

ويهدف هذا البحث إلى تجذير التجريد التمثيلي في الفكر النحوي العربي وتكييفه بأبعاد معالجة سيبويه له على المستوى التركيبي، واستنباط طرقه وأثرها في بناء منوال كتابه، وإبراز صوره في (الكتاب) في ضربي التقدير التجريدي للتعرُّف على رسومه في فيه وفي المؤلفات النحوية اللاحقة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في إبراز إسهام الفكر النحوي العربي التراثي – ممثلًا في الكتاب لسيبويه – في معالجة قضية لغوية تلامس ما يتناوله الدرس اللغوي المعاصر في المنهج التوزيعي والاتجاه العرفاني، وذلك بتتبع طرق الاستدلال العقلي التمثيلي التجريدي في (الكتاب) وأنماطه، وهذا ما سيؤدي إلى بيان ملامحه في المنوال النحوي القديم وتجليات امتداده، نتيجةً لتأثر النحويين بنصوص سيبويه وأمثلته وعباراته.

وقد اتبعَت هذه الدراسة وَفق مقتضيات البحث المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ في عرض مفهوم التقدير التجريدي وضربيه في المنوال النحوي الأول، وفي استنتاج طرقه الاستدلالية العقلية وصوره التعبيرية. واقتضت طبيعة الموضوعِ أن يقع تقسيم البحث في تمهيد ومبحثين. يُخصَّص التمهيد للحديث عن تحرير مضمون التقدير التجريدي في النظرية النحوية العربية، وعن ضربيه في فكر سيبويه. وسيعالج المبحث الأول طرقه في مركزية النحاة (كتابِ سيبويه). وأما المبحث الثاني فسيتناول صوره على ضوء ما

جاء في (الكتاب). وبعد ذلك تأتي الخاتمةُ مُذيَّلةً بأهم نتائج البحث وتوصياتِه.

**٢- تمهيد: مفهوم التقدير التجريدي ونوعاه.**

**٢-١- مفهوم التقدير التجريدي:**

التجريد لغةً من (جرَّد)، وهذا الفعل يعود إلى الجذر الثلاثي، وهذا الجذر ترجع دلالته المحورية إلى التَّعريَة والتشذيب وبدوٍّ ظاهر الشيء (ابن فارس، ١٩٧٩، ج ر د).

والتجريد عند الفلاسفة هو انتزاع عنصر من عناصر الشيء، حيث يفصل بين الأشياء التي لا تفصل في الواقع، كالخيال يجرِّد الصورة المتخيَّلة عن المادَّة والواقع (صليبا، ١٩٨٢).

والتجريد تحليل ذهني، والاستدلال به هو استخراج نتائج بعض المبادئ المسلَّم بها من غير النظر إلى تحقق تلك النتائج في الواقع، وقد يكون تحققها غير ممكن وإن كانت صحيحة، لوجود أمور حائلة بينها وبين تحققها في الوجود لا تلاحظ في الاستدلال المجرَّد (م.ن)، ولقد سمَّى الحاج صالح (٢٠١٢) صنيع النحويين في التقديرات غير المنطوق بها التي لا وجود لها إلا في الذهن والتصورات الافتراضية "التجريدَ التمثيلي أو التجريد الإجرائي" (ص ص ٢٧٩-٢٨٢).

ومفاد مفهوم (التجريد) في المعجم الفلسفي، أن هذا المصطلح ليس مصطلحًا نحويًا بل هو مقترض من المعارف الأخرى؛ لأن الواقع أن النحويين لم يؤسِّسوا لمصطلح (التجريد)، لكن سيبويه وغيره استعمله في سياق التمثيل، وذلك ليبيِّن بوضوح أن المقصود من هذا التجريد الذهني إنما هو محاولة لاستبدال صورة البنية التركيبية الظاهرة -التي تبدو في حالة الغموض- بصورة أخرى مجرَّدة أيسر وأقرب إلى الفهم.

وكذلك البحث عن النظائر وإثبات التكافؤ في البنى أو المجرى والمنزلة، يقتضي النظر في ضروب الكلام المسموعة عن العرب ثم تفسيرها مع نظائرها، وهو تجريدي تمثيلي تفسيري يتدخل العقل فيه لاكتشاف التكافؤ التمثيلي بإبراز نظائر يكون فيها موضع تملؤه علامة في بعضها ويخلو منها في بعضها الآخر، فيظهر في النظائر ما لا يظهر في الملفوظ، فتفسر بتلك النظائر أفراد فئة الملفوظ، فلا تجريد إلا برموز ولو كانت لفظية.

ومع إطلاق الحاج صالح على الظاهرة التي ندرسها مفهوم (التجريد الإجرائي) أو (التجريد التمثيلي)، قد اخترت (التقدير التجريدي) دون اصطلاحه عنوانًا لهذا الموضوع؛ لأن الجمع بين (التجريد والإجراء) قد يرِد عليه إشكال وهو أن (التجريد) يدخل في دائرة الاحتمال والتصور، بخلاف (الإجراء) يدخل في دائرة التحقُّق والتجريب والإنجاز (وهبة، ٢٠٠٦). ولقائل أن يقول: إن (التجريد) الذي هو عمل ذهني قد تمثَّل في مقولات النحويين، وأصبحت له منجزات لغوية وتمثيلات في اللغة الواصفة النحوية ولو كانت افتراضية أو غير منطوق بها، وبهذا يصح الجمع بينهما، أو يقال (الإجراء التجريدي) تقييدًا لما يتبادر إلى الذهن من تصور مفهوم (الإجراء).

وأما (التجريد التمثيلي) فلكونه يشمل غير التقدير التجريدي عند مطلِقِه، قد أُبعد عن الإطلاق على العملية التجريدية المراد بحثها؛ لأنه تناول التجريد في التمثيل عمومًا وإن لم يكن فيه تقدير تجريدي تركيبي كالبنى في مستوى المفردات (مستوى التصريف)، مع أن المراد بالتجريد التمثيلي عند الحاج صالح (٢٠١٢) هو "وسيلة لتوضيح البنى مجرَّدة من جزء الحروف التي صيغت عليها، وذلك لإظهار البنى وحدها مجرَّدة من محتواها ومن ثم ليفسرها، ويتم ذلك فيما يخصُّ الغامض من التراكيب وغيرها، بإلحاق هذا الغامض

بتركيب أوضح وإن كان لا يقوم أحيانًا مقامه في الاستعمال بنفس المعنى" (ص ٢٨٠) ، يفيد نصه الاختصاص بصورة من صور التجريد في التمثيل.

وقد يقال: إن التجريد التمثيلي الذي يريده الحاج صالح (٢٠١٢) غير مختصٍّ بصورة من صور التجريد بل يشمل مفهومَ التقدير التجريدي أجمعَ؛ لكون التقدير التجريدي يقع غالب صوره أو كلها ضمن الاستدلال بالتمثيل، وهذا له وجاهة من حيث إن التقدير التجريدي صوره كذلك، لكن يرِد على هذا التجريد التمثيلي المطلَق أنه يشمل غير التقدير التجريدي أثناء المعالجة عند من أورد هذا المصطلح.

فالتمثيل عند النحويين يمثل نوعًا من التقدير "والتقدير آلة من آلاته القياس، وضربٌ من ضروبه التمثيلي" (م. ن. ص ص ٣٠٣-٣٠٤)، وللتمثيل غاية أبعد مما ذُكر، فلا يلجأ إليه في حالة الغموض فحسب، بل يشمل التراكيب الواضحة والغامضة، فليست ثمة عبارات في العربية إلا ولها مُثُل يرسمها النحوي محاذيًا للتراكيب عند أصل الواضع. وهو يريد بذلك تحقيق التعميم والتماس النظائر؛ إذ المثال مثال لما يكون على رسمه.

وإنما جمعتُ بين (التقدير والتجريد)؛ لكون سيبويه قد يزاوج بينهما في بعض المواضع كقوله: "كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٢/ ١٧٦)، ولملاحظة بعض دلالات التجريد الفلسفية مع رعاية التقدير النحوي الذي ليس في حكم المذكور، فقيَّد بالتجريدي إخراجًا للتقدير المعهود الذي يقال عنه: المقدَّر كالمذكور.

وهو أمر أكَّده أبو حيان حين قال: "لا يلزم من تقدير الشيء كونه ينطق به في الكلام، فكم من مقدَّر لا ينطق به، وكثيرًا ما في كتاب سيبويه من تقدير، ويقول: فهذا تمثيل ولا يتكلم به" (أبو حيان، ٢٠١٣، ص ١١/ ٦٦).

فالتقدير المراد به هنا في هذا المصطلح المركَّب: المقايَسة بين الموضعين أو البنيتين الملفوظة والمقدَّرة المجرَّدة بإحدى طرق البناء التركيبي المجرَّد، والقياس في اللغة التقدير على مثال الشيء (الجوهري، ١٩٨٧). فالتقدير هنا تمثيل تجريدي متصوَّرَة رسومُه وصورته في الوجود الذهني.

وهذا التأليف بين التقدير والتجريد يفضي إلى توازيه مع أحد مفاهيم (الموضع) الاصطلاحية(١)، وهو أن الموضع موقع تقديري واعتباري أي مجرد تقتضيه بنية اللفظة أو بنية الجملة العاملية في مستوى التراكيب وما فوقها كالخطاب. فهو وضع معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظًا أو تقديرًا، قد تخلو من بعض عناصرها إلا أن مواضعها متصوَّرة مرسومة في مثال الجملة أي نمطها وقياسها (الحاج صالح، ٢٠١٣).

وسبب هذا التوازي أن غالب طرق التقدير التجريدي وصوره تكون برعاية الموضع، ونظرية الموضع هي أحد الأسس المكونة للنظرية الخليلة الحديثة عند عبدالرحمن الحاج صالح، فلا غرابة إذًا من حضور التقدير التجريدي في مؤلفاته، وربطه بالموضع باستثمار النحو الخليلي أو نصوص سيبويه (الحاج صالح، ٢٠١٦).

ويشكِّل هذا (التقدير التجريدي) جزءًا من (الفرضيات النحوية) التي هي عملية تصورية تقديرية لجأ إليها النحويون في تقرير القواعد وتعليل أحكامها والتمثيل لها وفي تفسير تلك التمثيلات (العتابي، ٢٠٠٢).

وبناءً على ما تقدم فإن ما أعنيه (بالتقدير التجريدي) هو: تصور النحوي ما ليس مذكورًا في البنى التركيبية كأنه مذكور

(١) من مفاهيم الموضع الاصطلاحية: التوزيع أي مجموع السياقات التي يظهر فيها تجانس تركيبي. (حركات، ١٩٩٨).

أو العكس، أو تصوُّر الممتنع نحويًّا، وذلك بالتمثيل الذي لا يُتكلم به، وتقدير الحوار أو السؤال الافتراضي، وذلك بغية إعادة بناء بعض التراكيب في ضوء عملية ذهنية لتجعله قريبًا إلى الفهم ببنى مشتركة مجردة.

أو بعبارة أخرى: هو مسلك من مسالك الاستدلال التمثيلية العقلية بإحدى طرق البناء التركيبي المجرَّد، مراعًى فيه مفهوم الموضع وقياس النظائر.

والغاية من هذه الرعاية التجريدية تعرُّض النحوي في كل باب من الأبواب النحوية إلى كل التراكيب التي تحتملها القسمة أو أكثرها ضمن إطار نحوي معين (الاسم والفعل ومشتقاتهما مع النفي والاستفهام والأمر والنهي وغيرها)، لغرض إثبات تكافؤ التراكيب الفرعية التي تفرعت على الأصول المختصة بالفئة الواحدة في البنى المشتركة[٢]، وقد قال ابن جني (٢٠٠٦): "الاعتبار بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع" (ص ١/ ٢٢٣). ولا يكاد يخلو باب من أبواب كتاب سيبويه من عمل الاعتبار التجريدي المراد به تجريد التراكيب باستنباط بنيتها المشتركة، وهو أساس التقدير التجريدي الذي مكَّنه سيبويه وغيره في استخراج البنى المشتركة فيما يخص الأصول (الحاج صالح، ٢٠١٢).

(٢) المراد بالأصول هنا: التراكيب الأصلية المسموعة التي أجري تحليلها واستخرج مثالها وتفرعت عليها الفروع برعاية التكافؤ واستخراج البنية المشتركة، وهي تراكيب بسيطة لأنها أصول للفروع، فهي المرجع لكل اعتبار أو لكل تقدير اعتباري. (الحاج صالح، ٢٠١٢).

**٢-٢- نوعا التقدير التجريدي في المنوال النحوي الأول:**

يتنوع (التقدير التجريدي) في كتاب سيبويه إلى نوعين قد يُظن حين النظرة الأولى أنهما نوع واحد أو بينهما تداخل، وهما:

الأول تجريد من افتعال -افتراض- النحوي ذاته.

أما النوع الآخر فهو يأتي في صدد بناء الجهاز النظري للمنوال النحوي من داخل النظام، فالنظام النحوي هو الذي يفرض على النحوي التجريد.

فالتقدير الأول تجريد يستحثه النحوي من عدمٍ لبناء منواله بناءً دقيقًا متناسقًا، مراعيًا الموضع في كثير من صوره.

وكثيرًا ما يُجري سيبويه – وهو المنوال النحوي الأول- على ضروب الكلام أنواعًا من العمليات كاستبدال شيء بشيء أو المقابلة بين مكوِّنات التراكيب التي هي من فئة واحدة للاختبار، وقد يسمي هذه العملية الاختبارية اعتبارًا (وهو اعتبار تجريدي) (م.ن)، كاستدلاله بالاستبدال لمجيء الرفع والنصب في تركيب من فئة واحدة يقول سيبويه (١٩٨٨):

"وتقول: أعمرًا أنت واجدٌ عليه، وأخالدًا أنت عالم به، وأزيدًا أنت راغب فيه، لأنك لو ألقيت عليه وبه وفيه مما ها هنا لتعتبر، لم يكن ليكون إلا مما ينتصب، كأنه قال: أعبدَ الله أنت ترغب فيه، وأعبدَ الله أنت تعلم به، وأعبد الله أنت تجد عليه... ولو قال: آلدَّارُ أنت نازلٌ فيها، فجعل نازلًا اسمًا رفع، كأنه قال: آلدَّارُ أنت رجلٌ فيها". (ص ١/ ١٠٩)

وأما التقدير الآخر ففرضته البنى ذاتها، هي واضحة في جزء منها ولكنها غامضة في بعض عناصرها، وهذا ما نسميه بالتقدير التجريدي الذي يفرضه النظام على المحلل أو النحوي، ويخالف عن الإضمار في كون المقدَّر هنا بناءً تركيبيًّا

مجرَّدا مضمرًا في العنصر اللغوي الظاهر ويقوم مقامه، وليس إضمار بنية عاملية محذوفة، وذلك نحو قول سيبويه (١٩٨٨):

"وذلك قولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار... فكأنه قال: فإذا هو يصوِّت، فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله (له صوت): يصوِّت صوتَ الحمار أو يبديه، أو يخرجه صوتَ حمار، ولكنه حذف هذا، فصار (له صوت) بدلًا منه". (ص ص ١/ ٣٥٥-٣٥٦)

فهنا نصب المصدر المشبَّه به فرض على النحوي أن يبحث عن كفاية تفسيرية لوجه النصب بتمثل أبنية عاملية يقتضيه النظام، ففسَّره سيبويه ببعد تأويلي دلالي تداولي، حيث يقول: "لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلًا منه. ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثَمَّ عمل، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوِّت، فحملت الثاني على المعنى" (م.ن). ففسَّره بتوظيف مقام محتمل يضمن للبنية معنى العرَضية الذي يجعل الحدث هنا عارضًا لصاحبه غير لازم له، وهو شرط في تضمن البنية الاسمية (له صوت) على الحدث وصاحبه (الرضي الأستراباذي، ١٩٩٦)، ودلالته العرَضية هذه مقترنة بوجود الفعل (مررت)، أي مررت به وهو على تلك الحال.

ويلاحظ أنه عدَّ المصدر (صوتٌ) تصوُّرًا واختزالًا للفعل والفاعل في (يصوِّت)، فتكون البنية (له صوت) بمنزلة (هو يصوِّت) دالة على الحدث وعلى القائم مما يسوغ تصور العامل في المصدر، فمقاربته قائمة على التعويض، في إعمال المصدر المعوّض للفعل المضمر.

ومن الصور المحتملة لمقاربة سيبويه التجريدية:

التعويض: (مررت به فإذا له: صوتٌ صوتَ حمار) عوض عن: (مررت به فإذا هو: يصوِّت صوتَ حمار).

أو الإضمار تصوُّرًا وافتراضًا: (مررت به فإذا له صوتٌ: يصوِّت صوتَ حمارٍ) فصار (مررت به فإذا له صوتٌ: Ø صوتَ حمار)، حذف (يصوِّت) وأقيم (له صوت) مقامه، فرجع إلى الصورة الأولى التعويضية.

وفي سياق تعليق الرضي الأستراباذي (١٩٩٦) على نص سيبويه يقول: "ظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: (له صوت) لا بفعل مقدَّر" (ص ١/ ٣١٩)، فيؤدي الإضمار إلى تعويض المصدر عن العامل المتوهم كما يبدو من تفسير سيبويه.

### ٣- طرق التقدير التجريدي:

تتعدد طرق الاستدلال العقلي وأدواتها المنهجية التي مارسها النحويون لتجريد صورة هذه اللغة وكشف نظامها، منها: الاستدلال بالقياس، والاستدلال بالعلة، والاستدلال بالعامل، والاستدلال بالأصل، والاستدلال بالنظير، والاستدلال بالموضع (ابن حجر، ٢٠٢٢).

ومن هذه الاستدلالات ما يمكن وصفها بأنها إجراءات آلية رياضية، فهي عمليات استدلالية منهجية فيها تفكيك وتركيب تجريبي تؤدي إلى نتائج منضبطة في دراسة اللغة كالتثبت من صحة التحليل النحوي والاستدلال على تلك الصحة، وهي في كل توظيفٍ لها بالكفاية نفسها تؤدي إلى نتيجة مماثلة (المعيوف، ٢٠١١).

وتلك الطرق الاستدلالية المتعلقة بالنظير والموضع منها ما هو مختص بالنوع الأول من التقدير التجريدي، ومنها ما هو ما مختص بالنوع الآخر منه.

### ٣-١- طرق النوع الأول من التقدير التجريدي:

#### ٣-١-١- الاستبدال:

وذلك بأن يعمد النحوي إلى عنصر أو مجموع عناصر من مكونات الجملة المراد تحليلها، فيبعد ذلك العنصر أو مجموع تلك العناصر اللغوية، ويضع موضعَ العنصر المبعَد أو مجموعِ

العناصر المبعَدة عنصرًا آخر أو مجموع عناصر أخرى لغوية لغرض ما كبيان الوظيفة النحوية (نحلة، ٢٠٠٢).

ويراعَى في ذلك مبدأ التكافؤ بين العناصر اللغوية مع ارتباطه بمبدأ التعويض، وكانت تلك النظرة حاضرة لدى سيبويه ومن قبله شيخه الخليل، "لقد كان الخليل يدرك إمكان استبدال جزء آخر بجزء من التركيب" (كارتر، ١٩٩٢، ص ٢٩٣٦-٣٧)، يقول: "ألا ترى أنك تقول: علمت أنك منطلق فمعناه: علمت انطلاقك" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣/ ٢٦١).

وقد كان سيبويه كثيرًا ما يعالج الوحدات التركيبية التي لم يعالجها الخليل بمبدأي التكافؤ والتعويض، من ذلك: استبدال الاسم المحمول على المصدر المستعمل في موضع الحال بالاسم الموضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، على نية إلقاء الألف واللام وطرحهما، يقول:

"هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدرًا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو (العِراك)، وهو قولك: مررت بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ، والناس فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ. فهذا ينتصب كانتصاب العراك. وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام، وهذا جعل كقولك: مررت بهم قاطبةً، ومررت بهم طُرًّا، أي جميعًا؛ إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل المصادر بمنزلة العراك، كأنه قال: مررت بهم جميعًا. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به". (سيبويه، ١٩٨٨، ص ص ١/ ٢٧٥-٢٧٦)

فمذهب الخليل وسيبويه أن (الجماء الغفير) اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال؛ لأن الحال إذا كانت اسمًا غير مصدر لم يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك أن يُجعل (الجَمَّاء الغفير) في موضع المصدر كالعراك في نحو: (أرسلها العراكَ) (السيرافي، ٢٠٠٨). فالأصل في قولك: مررت بهم الجماء الغفير: مررت بهم جميعًا، فـ(جميعًا) حال ثم وضع موضعه (العراك) تمثيلًا فحسب، فـ(العراك) مصدر في موضع الحال على تأويل معتركة وليس ثَمَّ عامل مقدَّر. ثم وضع موضعه (الجَمَّاء الغفير)، وليس فيه تكلف إضمار، فكأنك قلت: مررت بهم الجمومَ الغفيرَ أي جمومًا غفيرًا، فالجماء اسم؛ لعدم تصرُّف الفعل منه، وهو بمنزلة (قاطبة) و(طُرًّا) المنكَّرتين المحمولتين على المصدرية الدالتين على معنى الجميع.

والغرض من هذا التجريد التمثيلي بيان الوظيفة النحوية: وهي أداء المستبدَل والمستبدَل به الوظيفة نفسها وهي الحالية، مع أن (الجماء الغفير) معرَّف بأل وهو اسم غير مصدر.

### ٣-١-٢- المقابلة بين عناصر جملتين ذواتي بناء تركيبي مجانس:

ويراد بها أن يقابل النحوي الجملة المراد تحليلها بجملة أخرى جاءت فيها مكونات لغوية غير التي في الجملة التي يريد تحليلها، لكن البنية التركيبية المجرَّدة للجملتين مجانسة، وكذلك الوظائف النحوية بينهما متقاربة أو مماثلة (المعيوف، ٢٠١٠).

والفرق بينها وبين الاستبدال أنها تكون بالإتيان بجملة جديدة مختلفة عن الجملة المراد تحليلها، بخلاف الاستبدال يكون بإزالة عنصر أو مجموع عناصر لغوية ووضع موضعه عنصرًا آخر، مع بقاء بقية عناصر الجملة كما هي (م.ن).

من أمثلة المقابلة: مقابلات جملتي (أعبدُ الله ضرب أخوه غلامَه) و(أعبدَ الله ضرب أخاه غلامُه). يقول سيبويه:

"تقول: أعبدُ الله ضرب أخوه غلامَه إذا جعلت الغلامَ في موضع زيد حين قلت: أعبدُ الله ضرب أخوه زيدًا، فيصير هذا تفسيرًا لشيء رَفَع عبدَ الله لأنّه يكون مُوقِعًا الفعلَ بما يكون من سببه كما يوقِعُه بما ليس من سببه، كأنَّه قال في

التمثيل وإن كان لا يُتكلَّمُ به: أعبدُ الله أَهانَ غلامَه أو عاقبَ غلامَه، أو صار في هذه الحال عند السائل وإن لم يكن ثُم فسَّر. وإن جعلت الغلام في موضع زيد حين رفعت زيدًا نصبت فقلت: أعبدَ الله ضرب أخاه غلامُه، كأنه جعله تفسيرًا لفعل غلامه أوقعه عليه؛ لأنه قد يوقع الفعل عليه ما هو من سببه كما يوقعه هو على ما هو من سببه، وذلك قولك: أعبدُ الله ضرب أباه، وأعبدَ الله ضربه أبوه، فجرى مجرى أعبدُ الله هو ضرب زيدًا، وأعبدَ الله ضربه زيدٌ، كأنه في التمثيل تفسير لقوله: أعبد الله أهان أباه غلامُه، وأعبد الله ضرب أخاه غلامُه". (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١/ ١٠٣)

جملة هذا الكلام أنه إن كان للاسم المشغول عنه الذي يلي حرف الاستفهام سببيًّان[٣]؛ جاز حمل هذا الاسم المشغول عنه على أحدهما إما المرفوع أو المنصوب، نحو: أزيدٌ ضرب أخوه غلامَه، وأزيدًا ضرب أخاه غلامُه.

فإن حُمل على المرفوع منهما فكأنه رُفع على صورة ما يكون سببيُّه واحدًا فاعلًا والفعل فيه واقع من سببيِّه بالمسبَّب نحو: أعبدُ الله ضرب أخوه زيدًا، والرفع فيه على أحد وجهين: إما أن يكون بالابتداء، وإما أن يكون بإضمار فعل يرفع، كأنك قلت: ألابَسَ عبدُ الله زيدًا ضرب أخوه زيدًا.

وإذا كان الفعل واقعًا من سببيِّه (وهو المرفوع) صار كأنه واقع منه لا من سببيِّه، فيصير (عبد الله) كأنه الفاعل، وكأن الفعل فيه ليس واقعًا من سببيِّه، فيضمر فعل يرفعه، كأنه قيل: أعبدُ الله ضرب غلامَه. وإذا صار كأنه واقع منه، جرى مجرى ما ليس فيه أحد سببيِّه: أعبدُالله ضرب زيدًا[٤].

وأما إن حمل على المنصوب منهما صار كأنه نُصب على صورة ما يكون سببيُّه واحدًا منصوبًا والفعل فيه واقع على أحد سببيِّه وهو المنصوب نحو: أعبدَ الله ضرب أخاه زيدٌ.

وإذا كان الفعل واقعًا على سببيِّه المنصوب صار كأنه واقع عليه لا على سببيِّه، فيصير (عبدَالله) كأنه المفعول به، وكأن الفعل فيه ليس واقعًا على سببيِّه، كأنه قيل: أعبدَالله ضربه غلامُه. وإذا صار كأنه واقع عليه، جرى مجرى ما ليس فيه أحد سببيِّه: أعبدَالله ضربه زيدٌ.

وقول سيبويه: (كأنه قال في التمثيل وإن كان لا يتكلم به: أعبدُ الله أهان غلامَه، أو عاقب غلامَه). يريد: وإن كان لا يتكلم به في هذا المعنى المذكور، وهو قولك: (أعبدُ الله ضرب أخوه غلامَه)، وإنما جعله تقدير الرفع (عبد الله) في هذا الكلام تجريديًّا تمثيليًّا، ولا يؤدي عن معناه بعينه[٥].

والغرض من هذا التقدير التجريدي: الاستدلال على صحة الوجه النحوي وصحة تحليله.

وبيان المثال الأول على هذا النحو:

| الجملة المقابَلة | الجملة المقابِلة والفعل فيها واقع من سببيِّه | الجملة المقابِلة والفعل فيها غير واقع من سببيِّه |
|---|---|---|
| أعبدُ الله ضرب أخوه غلامَه | أعبدُ الله ضرب أخوه زيدًا | أعبدُ الله أهان غلامَه أو ضرب غلامَه.<br>يجرى مجرى: أعبدُالله ضرب زيدًا. |

(٣) المراد بسببي الاسم المتقدم: كل شيء له صلة وعلاقة به، من قرابة أو صداقة أو نحوهما.

(٤) انظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ١/ ٤١٤-٤١٦.

(٥) انظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ١/ ٤١٦.

وبيان المثال الثاني على هذا النحو:

| الجملة المقابَلة | الجملة المقابِلة والفعل فيها واقع على سببيِّه | الجملة المقابِلة والفعل فيها غير واقع على سببيِّه |
|---|---|---|
| أعبدَ الله ضرب أخاه غلامُه | أعبدَالله ضرب أخاه زيدٌ | أعبدَ الله ضربه أبوه أو ضربه غلامُه. يجرى مجرى: أعبدَ الله ضربه زيدٌ. |

### ٣-١-٣- التصرُّف في الترتيب:

ويراد بذلك إعادة ترتيب عناصر الجملة ترتيبًا يطابق ترتيب المواضع في البنية التركيبية المجردة للجملة ليبين استقرار المواضع في بنيتها ولتسهيل فهم المعنى المراد.

من ذلك التصرف في الترتيب مع المقابلة، التصرف في نحو: "﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]، فـ(أنَّ) مبدلة من (إحدى الطائفتين)، موضوعة في مكانها، كأنك قلت: وإذ يعدكم الله أنَّ إحدى الطائفتين لكم" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣/ ١٣٢).

وبيان ذلك:

| الطريقة | المنهج التوزيعي (القياس التناظري ونظرية الموضع) | | | |
|---|---|---|---|---|
| الجملة المقابَلة من غير تصرف | يَعِدُ، الله | كم (مفعول أول) | إحدى الطائفتين (مفعول ثان) | أنها لكم (بدل اشتمال) |
| الجملة المقابَلة بتصرف | يَعِدُ، الله | كم (مفعول أول) | أن إحدى الطائفتين لكم (في موضع المفعول الثاني) | |

### ٣-١-٤- المجيء بمعادِل في الوظيفة النحوية وأنه يستعمل في موضع معادلَه:

من ذلك إجراء نعت السببي المنكَّر المضافِ سواء أواقعًا (حالًا) أم غير واقع (مستقبلًا) وسواء أعلاجًا كان أم غيرَه مجرى نعت السببي المنكَّر، يقول سيبويه بعد أن ذكر مسألة جريان النعت السببي المنوَّن على الأول أي على المنعوت: "فإن قلت: مررت برجلٍ مخالطِه داءٌ، وأردت معنى التنوين جرى على الأول، كأنك قلت: مررت برجل مخالطٍ إيَّاه داءٌ. فهذا تمثيل، وإن كان يقبُح في الكلام" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٢/ ١٩).

فيُجري سيبويه النعت على الأول فيما التبس بالموصوف (مررت برجلٍ مخالطِه داء) مجرى ما التبس بشيء من سببه بالتقدير التجريدي (مررت برجل مخالطٍ إياه داءٌ) كأنه قيل: مررت برجل مخالطٍ أباه داءٌ، فكما يجرى المنون فيما إذا كان فعل سببه مجرى إذا كان فعل الأول، كذلك يجرى فيما إذا كان غير منون كأنه قيل: مررت برجل مخالطٍ؛ جريًا على وتيرة واحدة[٦].

والمقصد الأكبر من هذه المعادلة ردُّ ما اختلف فيه بالتقدير التجريدي إلى المجمع عليه أصلًا، فأجري المنوَّن وغيره على وتيرة واحدة كما أجروهما إذا كان الوصف للأول نحو:

---

(٦) وفي المسألة خلاف، فالفراء وافق سيبويه إلا فيما كان علاجًا واقعًا فيلزم نصبه، وعيسى بن عمر يلزم الرفع في العلاج مطلقًا واقعًا كان أم لم يقع، وفي غير العلاج إن وقع التزم نصبه وإن لم يقع أتبعه، ويونس بن حبيب لا يُجري، بل ينصب ما كان واقعًا علاجًا وغيره، ويرفع ما كان غير واقع علاجًا وغيره. والخلاف إنما هو في الجريان، ولا يمنع سيبويه الرفع والنصب، وإنما يمنع التزام أحدهما والتفصيل الذي ذهبوا إليه (أبو حيان، ٢٠١٤).

مررت برجلٍ قائمٍ وبرجل ضاربٍ غلامُه، وهذا باتفاق، فكذلك يكون المنون وغيره فيما التبس بالموصوف أو بشيء من سببه يجري مجرى واحدًا.

**٣-١-٥- التصرُّف بالحذف:**

من ذلك توجيه سيبويه (١٩٨٨) ذهاب النون في نحو (لا مسلمي لك): "وإنما ذهبت النون في لا مسلمي لك على هذا المثال، جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافًا إلى اسم وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام، وذلك قولك: لا أباك؛ فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مسلميك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مسلمي لك، وذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا مسلميك" (م.ن، ٢/ ٢٧٨).

وجَّه سيبويه هذه التراكيب الجائزة على قلة لكن لا إلى حدِّ الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي (الأب والأخ) من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر، أنها تعطى حكم الإضافة، فيصير الاسم الذي قبل اللام في تقدير المضاف إلى ما بعدها، فاسم (لا) في العبارة المذكورة ونحوها مضاف إلى المجرور باللام، فهو معرب منصوب، أما اللام الواقعة بين المتضايفين فهي زائدة بين المتضايفين لأمرين: الأول لتأكيد الإضافة، إذ الإضافة تتضمن معنى اللام وإن قدرت محذوفة، فاللام الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة التي تضمنتها الإضافة بمعناها. والآخر: للفصل بين المتضايفين لفظًا، فيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل، فلا يستنكر لفظه، وهم قد قصدوا نصب هذا المضاف المعرَّف بـ(لا) من غير تكرير (لا) تخفيفًا، وحق المعارف المنفية بـ(لا) الرفع مع تكرير (لا). والدليل على قصدهم هذا الغرض أنهم لا يعاملون المنفي المضاف إلى النكرة هذه المعاملة، فلا يقولون مثلًا: لا أبا لرجل حاله كذا، ولا غلامي لشخص نعته كذا (الأستراباذي، ١٩٩٦).

ومثَّل لتقوية ذلك الحكم ببناء تركيبي مجرَّد (لا مُسلمِيك) بحذف أحد عناصر التركيب، مع الإتيان بمعادِل له (لا أباك). وإنما فعل ذلك ليُظهر دليلًا على أن الاسم بعد (لا) في الأصل نكرة، وإن كان في اللفظ يصير معرفة إن لم يفصل بين المتضايفين باللام التي دخولها كخروجها، و(لا) لا تعمل في المعارف، فلما كانت الإضافة تتضمن اللام، أظهرها دليلًا على أن الاسم نكرة، وساغ أيضًا ذلك من أجل حذف التنوين والنون لأجل البناء، فيصير دخول اللام عوضًا من بناء الاسم (ابن الوراق، ١٩٩٩).

**٣-٢- طرق النوع الثاني من التقدير التجريدي:**

**٣-٢-١- طريقة تصور إمضاء الكلام في موضع كأنه قد تكلم به.**

ويقصد بها تصور إمضاء الكلام بما يكثر استعماله في ذلك الموضع لكثرة مصاحبته له، فيجرى على توهم معناه وحضور الدلالة عليه؛ "لأن كثرة المصاحبة يطلب فيها الكلامُ ما كثرت مصاحبتُه له" (الرماني، ٢٠٢١، ص ٢/ ٥٣٩).

من ذلك تصور فعل مضمر من أفعال الكَون مع الاستفهام في نحو: (ما أنت وزيدًا، كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ).

وهما مثالان لمسألة من مسائل المفعول معه وهي أن تتقدم الواو جملةٌ متضمنة معنى الفعل، وبعد الواو اسم لا يتعذر عليه العطف، فيترجح فيها العطف على وجه النصب؛ لأنه لم يتقدم الواو فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه (أبو حيان، ١٩٩٨).

وأما وجه النصب فهو محكيٌّ عن بعض العرب كما قال سيبويه (١٩٨٨):

"وزعموا أن ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدًا. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما)

ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيدًا؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيرًا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث. فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيرًا". (ص ١/ ٣٠٣)

والذي يظهر من نصِّ سيبويه (كأنه قد تكلم بها، كأنه قال) أن المقدَّر هنا تجريدي؛ فلذلك عبَّر ابن الضائع عن توجيه النصب عنده بقوله: "لكن زعم س [أي سيبويه] أنه جارٍ على توهم كان أو تكون" (أبو حيان، ٢٠٠٩، ص ٨/ ١٢٦) ، فعبَّر (بالتوهم) لئلا يُظنَّ أن الكون هنا محذوف، وقد حكى تلميذه أبو حيان عنه قوله: "ظاهر كلام س عندي أنه ليس (كان) في هذه المواضع محذوفة، ويكون قومي مبتدأ[٧]، فكما أن توهم الباء في: (لست مدرك ما مضى)[٨] لا يصير (مدرك) مخفوضًا بها، فكذلك توهم (كان) هنا لا يصير (قومي) مرفوعًا بها، وكذلك ما أنت وزيدًا، وما مثله من الأبيات" (م.ن، ص ٨/ ١٢٩).

ومن ثَمَّ احتاج أبو حيان إلى التنبيه على أن ظاهر كلام سيبويه هو أن ارتفاع أنت في: كيف أنت، وما أنت بـ(كان) المضمرة، وذكر أنه لا يُتخيَّل أن معنى ما أنت وزيدًا – وهو ما كنت وزيدًا – هو الذي يعمل؛ لأن المعاني لا تعمل في المفعولات الصِّحاح (م.ن). وإنما دعاه إلى قول ذلك هو دفع ما فهمه ابن الضائع من كلام سيبويه.

والذي يظهر أن ابن الضائع فهمه على وجهه، ولذلك نظائر في كلام سيبويه من الاستدلال بالموضع بطريقة الاستبدال، فيكون المضمر تصوريًّا تجريديًّا، حيث أجري الكلام على تصور فعل من أفعال الكون مع مصاحبِه الذي يصاحبه بكثرة؛ لأن الكون مع الاستفهام مفهوم، وهو مما يستعمل في ذلك الموضع، فجرى نحو (ما أنت) مجرى (ما كنت) و(كيف أنت) مجرى (كيف تكون) من غير أن ينقض معنى الكلام (سيبويه، ١٩٨٨).

ومفاد ذلك أن (أنت) غير مرتفع (بكان) المضمرة بخلاف قول المتأخرين، و(كان) ناقصة على الأصح عندهم، واسمها ضمير المخاطب الذي كان مستترًا، فلما حذف برز وانفصل، وأداة الاستفهام قبلها خبر مقدَّم (أبو حيان، ٢٠٠٩؛ الأزهري، ١٩٩٧).

وأما سيبويه فيفهم من كلامه أن (ما أنت) وضع موضع (ما كنت) و(كيف أنت) يقع موضع (كيف تكون)، لا أن (أنت) ناشئ من حذف الضمير المستتر.

### ٣-٢-٢- طريقة تفسير المعنى للوصول إلى تقرير الإعراب تجريديًّا.

ويقصد بذلك ما روعي فيه المعنى لتوجيه ما خالف من التراكيب ظاهر الصناعة الإعرابية أو ما غمُض منها، أو التُمس تفسير التركيب بتركيب آخر يوازيه في المعنى للوصول إلى تقدير الإعراب تجريديًّا.

والفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى أن تفسير الإعراب لا بدَّ فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وأما تفسير

---

(٧) يريد (قومي) المذكور في البيت الذي أورده سيبويه في **الكتاب** أَزْمانَ قومي والجماعةَ كالذي منَع الرِّحَالة أن تَميلَ مَـمِيلا. (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١/ ٣٠٥).

(٨) وهذا توضيح لما استشهد به سيبويه تقوية للتوجيه الذي ذهب إليه في النصب، فقد قال: "وهذا مشبَّه بقول صِرْمة الأنصاري: بدَا لِيَ أنى لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا، فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرًا". (م.ن، ص ١/ ٣٠٦).

المعنى فلا تضره مخالفة ذلك (ابن جني، ٢٠٠٦؛ السيوطي، ١٩٧٤).

وكثيرًا ما يمثل سيبويه تجريديًّا ويُعَبِّر عنه بعض المتأخرين بتفسير المعنى، وقد يُتوهم أنه يقصد بذلك التقديرِ التجريدي التقديرَ المعهود من الإضمار والحذف، ولم يعلموا أن سيبويه وأمثاله من المتقدمين كالمبرِّد يريدون بذلك التجريد التمثيلي لا تقدير الإعراب، وليس لزامًا أن يطابق الإعرابُ المعنى دائما، إذ لا يمكن مطابقتها في كل حال، وقد يخالفه لأسباب صناعية (قباوة، ١٩٨٩).

وقد نبَّه على هذا الملحظ ابن جني مع تنبهه إلى الوجه الذي يكثر فيه هذا الصنيع وهو وجه النصب، حيث قال: "وسيبويه كثيرًا ما يمثِّل في كتابه على المعنى، فيتخيَّل من لا خبرة له أنه قد جاء بتقدير الإعراب فيحمله في الإعراب عليه وهو لا يدري، فيكون مخطئًا وعنده أنه مصيب، فإذا نُوزع في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره. وإذا تفطَّنت لهذا في (الكتاب) وجدته كثيرًا، وأكثر ما يستعمله في المنصوبات في صدر الكتاب؛ لأنه موضع مُشكِلٌ وقلَّما يُهتدَى له" (ابن جني، ١٩٥٤، ص ١/ ١٣١).

ومن أمثلة ما روعي فيه المعنى لتوجيه ما خالف من التراكيب ظاهر الصناعة الإعرابية أو ما غمض منها قول سيبويه (١٩٨٨): "فكأنك قلت: ما شأنُك وملابسةٌ زيدًا، أو وملابستُك زيدًا" (ص ١/ ٣٠٩).

فهذا تقدير معنوي، يعني أن سيبويه لا يريد بتقدير (ملابستك) أن الاسم الذي بعد الواو منصوب بهذا المصدر المقدَّر؛ لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وإبقاء بعضها الآخر، وإنما قدَّره سيبويه بهذا لتبيين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدَّر بما ذكر (الأستراباذي، ١٩٩٦).

ووافق أبو علي الشَّلَوبِين ظاهر قول سيبويه في تقدير المصدر أولًا، ثم خالف وقال: هو تفسير معنى لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب فيه: ما لك تلتبس وزيدًا. وهذا التقديرُ وتقديرُ المصدر يخرجه عن أن يكون مفعولًا معه، ويعيِّنه أن يكون مفعولًا به (أبو حيان، ١٩٩٨). ولأن هذا التقدير تقدير تجريدي اعتذر الشَّلَوبِين عن إعمال المصدر مضمرًا بأنه هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه (أبو حيان، ٢٠٠٨). فاعتباره بأنه في قوة الملفوظ لا أنه مقدر تقديرًا إعرابيًّا دليل على أن صنيع سيبويه تمثيل تجريدي، ولذا قال الشَّلوبِين كما نقل عنه أبو حيان نقلًا عن تلميذه ابن الضائع: "ويدل على أنه عند س كذا، ذِكرُ هذه المسألة في باب المفعول معه، ولو كان النصب على أنه مفعول به لم يذكرها معه" (م.ن، ص ٨/ ١٢١)، أي لو كان تقدير المصدر تقديرًا إعرابيًّا، لكان المنصوب مفعولًا به ولم يورده في هذا الباب.

ولذلك ذهب السِّيرافي وابن خَروف إلى تقديرٍ إعرابيٍ أوضحَ، فجعلاه منصوبًا بـ(لابَس) محذوفة بعد الواو، كأنك قلت: ولابست زيدًا، والواو دالة على معنى (لابَس)، وإنما ارتكبا هذا تفاديًا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدَّر، ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها، إذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدَّر (الأستراباذي، ١٩٩٦).

وأما ما التُمس فيه تفسير التركيب بتركيب آخر يوازيه في المعنى للوصول إلى تقدير الإعراب تجريديًّا، فنحو: سبحان الله، ولبيك وسعديك، يقول سيبويه مبيِّنًا تفسير المعنى فيهما: "فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلانُ، فقال: لبيك وسعديك، فقد قال له: قربًا منك ومتابعةً لك. فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان (براءةَ الله) تمثيلًا لسبحانَ الله ولم يستعمل" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١/ ٣٥٣).

قابل سيبويه انتصاب (سبحان الله) بانتصاب (براءةَ الله)، والمسوغ لذلك أن (سبحان) لا فعل له من لفظه مستعمل، فأتى بهذا المصدر المنتصب المعادل ليبين أنه بمعناه، وأن فعله مأخوذ من فعل مصدره المعادل (برئ)؛ التماسًا له فعلًا من غير لفظه أي من معناه، وتوصل بذلك إلى بيان وجه انتصابه مفعولًا مطلقًا.

فوظف سيبويه تفسير المعنى للعبارة الموازية للعبارة المراد تفسيرها للوصول إلى تقرير حكم نحوي، لجامع المشاركة بينهما في الجانب الدلالي والوجه الإعرابي وهو النصب على المصدرية، وفي ذلك إعمال لقياس النظير. وهو بهذه المقابلة التجريدية كأنه يقدِّر فعلًا تجريديًّا (لسبحان) وإن كان فعله في الأصل مهملًا على منوال فعل معادله.

وهذه من عوائد سيبويه أنه يلتمس الأفعال للمصادر المنتصبة التي لا أفعال لها من لفظها بوسيلة تفسير المعنى للوصول إلى تقرير الإعراب، نحو: لبيك وسعديك، فسَّرها بمعنى قربًا منك ومتابعةً لك. وقد عني ببيان معناهما وأطنب في ذلك إلى أن ذكر مقصده من هذا التفسير (م.ن).

### ٣-٢-٣- طريقة تصوُّر الكلام جوابًا عن سؤال.

ويراد بذلك تصور النحوي من المخاطَب افتراض سؤال أثناء تفسيره لبعض التراكيب، حيث يجعلها واقعةً في جواب ذلك السؤال المتصور.

ومن أغراض تقدير السؤال افتراضًا وتصوُّرًا تفسير التراكيب وضبط الأبواب وطردها والتعليل وتفسير الإعراب وتقدير المحذوف، ولا يختص بالمواضع التي فيها خروج عن الأصل أو المخالفة للقاعدة (الصليمي، ٢٠١٣).

وينطلق النحويون في تصورهم للأسئلة وافتراضها من نظرٍ مفاده أن الكلام في حقيقته كالأجوبة عن سؤالات المخاطب، وهذا المنطلق هو ما بيَّنه المبرِّد بقوله: "إنما وُضعت الأخبار جواباتٍ للاستفهام" (المبرد، ١٩٩٤، ص ٤/ ٣٥٧)، وأكَّد على هذا المنطلق السيرافي حين بيَّن تصور سيبويه للسؤال في باب (لا) النافية للجنس: "(لا رجل في الدار) جواب (هل من رجل في الدار) وذلك أنه إخبار، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة" (السيرافي، ٢٠٠٨، ص ٣/ ١٤).

وقد علَّل سيبويه لهذا النظر حين تصوَّر الكلام جوابًا عن سؤال في نحو: مررت برجلين مسلم وكافر، فقال: "جمعت الاسم وفرقت النعت. وإن شئت كان المسلم والكافر بدلًا، كأنه أجاب من قال: بأي ضرب مررت؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال: فما هما؟" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١/ ٤٣١)، ثم قال بعد ذلك: "فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطَب؛ لأنه إنما يجرى كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه" (م.ن).

ومراد كلامه أن المتكلم يضع نفسه موضع المخاطَب من حيث توارد الأسئلة في الذهن حين يُتكلَّم بكلام ما، فيُخرج الكلامَ كأنه أجوبة عن تلك السؤالات المتوقعة من المخاطب. وهذا يدل على أن المتكلم هو من يشغل المواضع في تأليف الكلام، رعايةً لدوران الأسئلة في ذهن مخاطَبه، بغية إيصال ما يريده إليه.

ونجد سيبويه في موضع آخر يستثمر هذا السياق الحواري في توجيهه مثالًا يوضِح فيه عناصر أسلوب المدح يقول:

"وأما قولهم: نِعم الرجل عبدُ الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبدُ الله، عمل نِعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله. وإذا قال: عبدُ الله نِعم الرجلُ، فهو بمنزلة: عبدُ الله ذهب أخوه؛ كأنه قال: نِعم الرجل، فقيل له: من هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبد الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل". (م.ن، ص ص ٢/ ١٧٦-١٧٧).

قد يقال: إن سيبويه قد صرَّح بإجازة الإضمار بهذا النص، وفي إجازته لما أجاز حجة.

فالجواب أن سيبويه لم يذهب إلى إضمارٍ أي لم يذهب إلى أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف لازم الحذف، فكأنه قال: هو عبدُالله، أو الممدوح عبدُالله، ومن تأمل كلامه تبين ذلك، فإنه قال: "وأما قولهم: نِعم الرجل عبدُ الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبدُ الله، عمل نِعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله" (م.ن، ص ٢/ ١٧٦). فهذا ظاهر في أن المخصوص مبتدأٌ تقدَّم أو تأخر، وذلك حينما نزَّله منزلة: ذهب أخوه عبدُ الله مستدلًّا بطريقة المقابلة، ثم قال: "وإذا قال: عبدُ الله نِعم الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه؛ كأنه قال: نِعم الرجل، فقيل له: من هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبد الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل" (م.ن، ص ص ٢/ ١٧٦-١٧٧). فهذا ظاهر في أن هذا الكلام مبني على التفسير، كأنه يبين احتياج المبتدأ إلى الخبر، والخبر إلى المبتدأ، لا أنه أراد أنَّ الكلام على تقدير محذوف (الشاطبي، ٢٠٠٧). وكأنه يشبِّهه بنحو: إنه كرامٌ قومُك، وإنه ذاهبةٌ أَمتُك، فالهاء إضمار الحديث الذي يأتي بعده ولا يجيء إلا مضمرًا؛ لأنه قد لزمه التفسير (السيرافي، ٢٠٠٨).

فالذي يظهر أنه يجعل المخصوص مبتدأ وخبره (نعم، وبئس)، ومما يقوي هذا الوجه الظاهر:

الأول- أنه لو كان غير مبتدأ لوجب أن ينتصب إذا دخلت عليه (كان)؛ لأن خبر المبتدأ هذا حكمه معها، فكان يقال: نِعم الرجل كان عبدَالله، وبِئس الرجل كان أبا فلان، فتبين أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبرًا عنه بجملة المدح والذم.

والثاني- أن الكلام تام من غير تقدير الحذف، على تقدير أن يكون (عبدالله) مبتدأ خبره ما قبله، فتكلف الحذف تكلف لما لا يحتاج إليه. وأيضا فدعوى الحذف في موضع لم يظهر فيه ذلك المحذوف، مجرد دعوى من غير دليل.

والثالث- أن (نِعم الرجل) إنما هو في قوة جزء كلام، وليس كلامًا مفيدًا بوجه، فلا بُدَّ من جزء آخر؛ لأن (نِعم الرجل) في معنى: جامع المحامد الرجل، أو جمع محامد الرجل، فهو كلام مفتقر إلى جزء آخر وهو المخصوص ويتم الكلام، فتقدير المحذوف نقض للغرض، وجعل ما هو تام غير تام (الشاطبي، ٢٠٠٧).

ولذلك ذكر أبو حيان أن هذا النص من سيبويه يفيد فساد نسبة وجوب الإضمار في هذا الأسلوب له، كما فعل ذلك ابن مالك، وتعقَّب عليه بأنه لم يتصفَّح كلامه أو قلَّد من نسب ذلك إلى سيبويه (أبو حيان، ٢٠١١).

### ٣-٢-٤- طريقة توصيل الأُثرة إلى غير المذكور وقوعًا على شيء من سببه فكأنه قد وقع به.

من ذلك قول سيبويه (١٩٨٨):

"وإذا قلت: زيدٌ لقيت أخاه فهو كذلك، وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به. والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنت زيدًا بإهانتك أخاه وأكرمته بإكرامك أخاه. وهذا النحو في الكلام كثير، يقول الرجل إنما أعطيت زيدًا، وإنما يريد لمكان زيد أعطيت فلانًا. وإذا نصبت زيدًا لقيت أخاه، فكأنه قال: لابست زيدًا لقيت أخاه. وهذا تمثيلٌ ولا يتكلَّم به، فجرى هذا على ما جرى عليه قولك أكرمت زيدًا، وإنما وصلت الأُثرة إلى غيره". (ص ١/ ٨٣)

اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبًا موافق للفعل المذكور في اللفظ والدلالة في نحو: خالدًا أكرمته. أي أكرمت خالدًا أكرمته، أو موافق في المعنى في

نحو: خالدًا سلَّمت عليه، والتقدير: حيَّيت خالدًا سلَّمت عليه، وخالدًا ضربت أخاه، والتقدير: أهنت خالدًا ضربت أخاه.

وذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وأن الضمير ملغي. وذهب الفرَّاء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد (الأزهري، ١٩٩٧).

ويظهر من نص سيبويه أن تقدير فعل الملابسة تمثيل تجريدي، ولا يلزم من تقديره موافقة لفظِ المقدَّر التجريدي ومعناه لفظَ المظهر ومعناه، بمعنى لا يشترط اتفاق لفظ الملابسة ومفهومها مع لفظ اللُّقيِّ ومفهومه، فيكون التقدير: لقيت زيدًا لقيت أخاه.

وإنما تكفي الموافقة المعنوية لأن هذا التقدير تجريدي، وإعمالًا بتوصيل الأُثرة. فإن (لابست) المقدَّر في: زيدًا لقيت أخاه موافق (للقيت) الظاهر؛ إذ الملابسة العامة غير مرادة هنا، وإنما يراد الملابسة الخاصة، وهي لقاء الأخ، فلابست بحسب القصد إنما معناه: لقيت الأخ، فاتفقا من جهة المعنى المراد، وإنما قدَّر (لابست) تجريديًا ليكون مسلَّطًا على (زيد) فيصح المعنى ويتنزل على نصب اللفظ. ونحو ذلك: زيدًا مررت بأخيه، فالمرور بالأخ ملابسة لزيد من جهة ما، وتلك موافقة في المعنى، وكذلك: زيدًا مررت به إذا قدِّر: جاوزت زيدًا مررت به، فهي موافقة المعنى ظاهرَه، وعلى هذا التقرير يجري سائر الباب (الشاطبي، ٢٠٠٧)، ولذلك قال سيبويه (١٩٨٨): "وإن شئت قلت: زيدًا مررت به تريد أن تفسِّر به مضمَرًا، كأنك قلت إذا مثَّلت ذلك: جعلتُ زيدًا على طريقي مررت به، ولكنك لا تُظهر هذا الأولَ لما ذكرتُ لك" (ص ١/ ٨٣).

والذي يدل على أن هذا التقدير تجريدي هو تساوق ما تدعو إليه صنعة الإعراب والنظام النحوي؛ لأن كلَّ منصوب لا بُدَّ له من ناصب عند النحاة، ولما لم يظهر ناصب للاسم المتقدم، لجأ سيبويه إلى التقدير التجريدي.

وإن التقدير الذي يذهب إليه النحاة المتأخرون في هذا الباب مفسد للمعنى، مفسد للجملة فإن الجملة تنحلّ بذلك التقدير: (أكرمت خالدًا أكرمته) و(سررت خالدًا أحببت رجلًا يحبه) وبنحو ذلك من التقديرات.

فتقدير النحويين متساوق مع الصنعة الإعرابية غير أنه مفسد للمعنى ومفسد للجمل، وما ذهب إليه الكسائي والفراء غير مطَّردٍ مع الصنعة الإعرابية فلا يستقيم في كثير من التعبيرات.

وحقيقة الأمر أنه ليس هناك اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى وبهذا التقدير. وأما على مذهب الكسائي والفرَّاء فليس ثَمَّ اشتغال أصلًا.

فالاشتغال أسلوب خاص يؤدي غرضًا ما في اللغة؛ لأنه ليس معنى (خالدًا أكرمت) كمعنى (خالدًا أكرمته)، فمعنى (خالدًا أكرمت) خصصته بالكرم، وأما (خالدًا أكرمته) فتفيد إكرام خالد، لا تخصيصه بالإكرام، وقد قدِّم للعناية. وهو لا يفيد توكيدًا كما يذكره النحويون؛ إذ لو كان توكيدًا لجاز ذكره، بل لوجب ذكره عند بعض النحاة؛ لأن الحذف ينافي غرض التوكيد (السامرائي، ٢٠٠٠).

والفرق بين المشغول عنه المرفوع والمنصوب: أن المتحدث عنه في نحو قولك (محمد أكرمته) هو محمد، وفي (محمدًا أكرمته) الإخبار عن المتكلِّم. فالفرق بين (محمدًا أكرمته) و(محمدٌ أكرمته) أنه بالرفع جُعل مدار الحديث على (محمد)، وجعل الإخبار عنه وهو مدار الاهتمام. أما بالنصب فقد قدم فيه (محمدًا) للاهتمام، قدمته ليتحدث عنه بدرجة أقل من العمدة، فإنه يفيد الإخبار عن المتكلم، ولكن قد يقتضي السياق أن يخص (محمدًا) بحديث.

فإن المشغول عنه على صورة المبتدأ من حيث إرادة الحديث عنه، ولذا لابد له في الجملة المتأخرة عنه من ضمير يربطها بالاسم المتقدم، كالمبتدأ الذي لابد له من رابط يربط جملة الخبر به ليصح الحديث عنه، ولكن الفرق بينهما أن الحديث في الابتداء مداره على المبتدأ، بخلاف الاشتغال الذي يكون فيه مدار الحديث على شيئين: أمر أساسي وهو المسند إليه، وأمر دونه وهو المنصوب المتقدم.

وبهذا يمكن أن يقال: إن الاشتغال مرحلة دون المبتدأ وفوق المفعول، إذ هو متحدث عنه من جهة لكنه لا يرقي إلى درجة المبتدأ، فيكون معنى الاشتغال على هذا أنه إنما جيء بالاسم المنصوب المتقدم لإرادة الحديث عنه، ثم شغل عنه بالحديث عن المسند إليه، فهو أسلوب على صورة المبتدأ والخبر (م.ن).

أما الإعراب فإنه يمكن أن يعرَب الاسم المتقدم مشغولًا عنه منصوبًا، ولا اضطرار إلى ذكر الناصب؛ لأنه يمكن أن يقال: إن الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمشغول عنه منصوب، وهكذا (م. ن). ولا حاجة إلى السؤال عن العامل الذي أحدث هذا، وإذا كان لا بدَّ من الجواب، فالتجريد التمثيلي أو التقدير التجريدي -كما يصنع سيبويه- كافٍ في بيان الوجه وتقرير الإعراب.

**٣-٢-٥- طريقة الاستبدال والمعادلة.**

من ذلك قول سيبويه:

"باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو، وذلك قولك: هو ابنُ عمِّي دِنْيا، وهو جَارِي بيتَ بيتَ... ومثل ذلك هذا درهمٌ وزنًا، ومِثل ذلك هذا عربيٌّ حَسْبَه. حدثنا بذلك أبو الخطاب عمن نثق به من العرب. جعله بمنزلة الدِّنْي والوزن، كأنه قال هو عربيٌّ اكتفاءً. فهذا تمثيل ولا يتكلَّم به... ومثل ذلك: هذا درهمٌ سواءً. كأنه قال هذا درهمٌ استواءً. فهذا تمثيل وإن لم يتكلَّم به". (سيبويه، ١٩٨٨، ص ص ٢/ ١١٨-١١٩)

أورد سيبويه في هذا الباب الأسماء المنتصبة أحوالًا مع فقدانها أحد شروط الحال، وهو أن تكون نفس صاحبها في المعنى (الأزهري، ١٩٩٧).

والغرض من هذا الاستبدال والمجيء بمعادل مبيّنًا أن هذا تمثيل تجريدي، أي استبدال (حسْبَه) بـ(اكتفاءً) واستبدال (سواءً) بـ(استواءً)، وجعلها بمنزلة (ابنُ عمِّي دِنْيا، وهذا درهمٌ وزنًا)، الغرض من ذلك: أنها لما جاءت تلك الأحوال غير متحدة مع صواحبها في المعنى، احتاجت إلى التقدير التجريدي ليتبين وجه الحالية، فـ(اكتفاءً) يؤول بمعنى كافيًا، واستواءً يؤول بمعنى مستويًا، كما أن (ابنُ عمِّي دِنْيا) يؤول بمعنى يناسبني دانيًا، و(هو جاري بيتَ بيتَ) يؤول بمعنى هو جاري ملاصقًا، و(هذا درهمٌ وزنًا) بمعنى موزونًا (السيرافي، ٢٠٠٨).

فتكون الأحوال بذلك التمثيل التجريدي مطابقة لصواحبها في المعنى؛ لأنها أوصاف لها وأخبار عنها، فتكون الأوصاف هي الموصوفات والأخبار هي المخبر عنها.

**٣-٢-٦- طريقة الزيادة.**

من ذلك قول سيبويه:

"هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه، وسأمثله لك مظهِرًا لتعلَم ما أرادوا... هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت تحذر: إيَّاك. كأنك قلت: إيَّاك نحِّ، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي اتق نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثِّل لك ما لا يظهر إضماره". (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١/ ٢٧٣)

قد يفهم من ظاهر كلام سيبويه أن الفعل لازم الإضمار أو جائزه، وهو الناصب للتحذير والإغراء. والذي يظهر أن تقديره لهذه الأفعال تجريدٌ تمثيلي دعت إليه الصنعة الإعرابية والنظرة الدلالية، ولا إضمار في الحقيقة لحجج، هي:

– أن سيبويه قد أكَّد في نصِّه هذا بأكثر من مؤكِّد يشير بأن هذا الإضمار معنويٌّ متصوَّر مفترض، فقال: (المتروك إظهاره)، ثم قال: (استغناءً عنه)، ثم قال: (وسأمثله لك مظهِرًا لتعلَم ما أرادوا)، ثم قال: (ولكن ذكرته لأمثِّل لك ما لا يظهر إضماره).

وقد قال السيرافي: "هذا الذي ذكره سيبويه من إضمار الفعل صحيح، وبعض النحويين يأباه، ويزعم أنه لا مضمر ينصبه" (السيرافي، ٢٠٠٨، ص ٢/ ١٦٩). فإباءة بعض النحويين كأنها إشارة إلى أن كلام سيبويه قد فهم على غير وجهه فظُنَّ لأجل ذلك أنه يذهب إلى الإضمار صناعةً.

– أنه قال في موضع آخر: "(وإياك) بدل من اللفظ بالفعل" (م.ن، ص ١/ ٢٧٥)، فلا يجمع بين العوض والمعوض عنه، وقد قال الشاطبي: "وكأن العرب جعلت هنا (إياك) بدل اللفظ بالفعل الناصب، فلا يظهر معه أصلًا" (الشاطبي، ٢٠٠٧، ص ٥/ ٤٧٦).

– أن سيبويه لم يقدِّر فعلًا بعينه، وهو الذي يلزم تقديره، بل كل ما يؤدي المعنى يصح تقديره، فـ"لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير (احذر)، بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض، إذ المقدَّر ليس أمرًا متعبَّدًا به لا يعدل عنه" (الصبان، ١٩٩٧، ص ٣/ ٢٨٠). فهذا يدل على أن المقدَّر تجريديٌّ غير مراد تحديده، فـ(إياك) قائمة بالدلالة عن تلك المقدَّرات.

– لعل جعل (إياك) هي الناصبة هي الأوجَه؛ لأن "التحذير بـ(إيّا) هو منع عام بصيغة التبعيد المطلق، في حين إن التحذير بالفعل مقيَّد بمعنى ذلك الفعل" (السامرائي، ٢٠٠٠، ص ٢/ ١١٠).

– كثير من النحويين يذهبون إلى أن الناصب للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بـ(إيَّا)، هو كونه معطوفًا على (إيَّاك) لا أنه معمول لفعل محذوف (ابن يعيش، ٢٠٠١؛ ابن عقيل، ١٩٨٢). وهذا يقوي عمل (إيَّاك) النصب.

– لو أعربت (إياك) بأنها اسمُ فعلٍ بمعنى بعُد، أو احذر، ونحو ذلك، كما قالوا في: (دونَك) بمعنى (خذ) و(عليك) بمعنى الزَم، و(إليك) بمعنى تنحَّ، لكان ذلك الإعراب وجيهًا (السامرائي، ٢٠٠٠).

– أسلوب التحذير من الأساليب الإنشائية فلا يتحمل التصرف تقديرًا أو غيره، والأمر إذا دار بين التقدير وعدمه كان الأولى عدمه، ومثل ذلك يقال في (نعم وبئس)، ولأن التحذير مقترن بقرينة مقامية حضورية، وهي من القرائن القوية التي يستغنى بحضورها عن الافتقار إلى التقدير (الفضلي، ١٩٨٤).

### ٣-٢-٧- طريقة الرجوع إلى أصل التركيب.

من ذلك: "فضَّلتُ متاعَك أسفلَه على أعلاه، فإنما جعله مفعولًا من قوله: خرج متاعُك أسفلُه على أعلاه، كأنه قال في التمثيل: فضَلَ متاعُك أسفلُه على أعلاه، فعلى أعلاه في موضع نصب" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١/ ١٥٣).

قصد سيبويه بإرجاع التركيب إلى الفعل اللازم تمثيلًا تجريديًّا بيان وجه البدلية في التركيب الأول، وأن أصل التركيب: فضَّلت أسفلَ متاعك على أعلاه، وليس المراد: فضَّلتُ متاعَك وأسفلُه على أعلاه على الحالية.

ويكون (على أعلاه) في موضع النصب؛ لأن هذا الموضع يقع فيه المنصوب نحو: (دفعت الناسَ بعضَهم ببعض) فهو محمول (دفع الناسُ بعضهُم بعضًا)، كذلك هنا. وقد بين سيبويه أنه لا يكون في مثل التركيب إلا وجه النصب؛ "لأن

ما ذكرتَ بعده ليس مبنيًّا عليه فيكون مبتدأ، وإنما هو من نعت الفعل" (م.ن، ص ١/ ١٥٢).

وكأن سيبويه يؤكِّد بهذا التجريد التمثيلي أن العامل متسلِّط على المعمول فيما بعده على البدلية والمعنى يدل على ذلك، ولا يصح أن يكون ما بعده مبتدأً فيكون الجار والمجرور مبنيًّا عليه أي خبرًا.

**٣-٢-٨- طريقة استجلاب المهمل لرعاية الصناعة النحوية.**

ويقصد بذلك أن يلتمس النحوي عنصرًا لغويًّا وإن لم يستعمل؛ لأن التقدير هنا تمثيل تجريدي، وذلك نحو إجراء سيبويه (قَعْدَكَ الله) مجرى (عَمْرَكَ الله)، ثمَّ المجيء بمعادلٍ تقديريٍّ تجريديٍّ لهما وهو (نَشْدَكَ الله)، يقول: "(قَعْدَكَ الله) يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل. وكأن قوله: (عَمْرَكَ اللهَ وقَعدَكَ اللهَ) بمنزلة (نَشْدَكَ اللهَ) وإن لم يُتكلَّم (بنَشْدَكَ اللهَ)، ولكن زعم الخليل -رحمه الله- أن هذا تمثيل يمثَّل به" (م.ن، ص ١/ ٣٢٣).

والغرض من المعادلَة بيان أن الأصل في (عَمْرَكَ اللهَ وقَعْدَكَ اللهَ): معنى (نشدتك الله) أي سألتك به وطلبت منك به، فهما في معنى الطلب والمسألة. وكلها تضمن معنى القَسمِ الطَّلبي الموسوم بقَسَم السؤال أو القسَم الاستعطافي أيضًا، وأنها تقتضي جوابًا، وجوابها يكون بأحد ستة أشياء: الاستفهام والأمر والنهي وإلا ولـمَّا وأنْ (ناظر الجيش، ٢٠٠٧).

وثَمَّ مقصد أكبر مما ذُكر وهو تنزيل الصور المفرَّعة المتكافئة وهي قليلة الاستعمال منزلة نظيرتها التي تعتبر أكثر منها جريانًا على الألسنة، وتمثيل تلك التي يكثر دورانها تجريديًّا بصور نظائرها إن لم يكن لها تصرُّف مثلها في أحد اشتقاقاتها؛ لتكون هي الأصل في الدلالة والحكم وصحة التحليل الذي ذهب إليه النحوي في الصور الفرعية الأخرى التي تناظرها.

وبعد، فهذه بعض العمليات الاستدلالية العقلية التي ترتبط بالتقدير التجريدي، وإن البحث فيها يبين مدى أهمية موقعها في النظرية النحوية والعربية ودورها في بناء المنوال في جانب الاستدلال أثناء التحليل، ومدى حاجتنا إليها في استيعاب تصرف سيبويه وغيره من النحويين في التمثيل والاستدلال به وفي تحليلنا اللغوي.

فهي طرق استدلالية وثيقة الصلة بمفهوم الموضع الذي هو أحد الأسس التي كونت النظرية الخليلية الحديثة، ولها اتصال بقياس النظائر وهو حمل النظير على النظير في البنية والمجرى أو إثبات التكافؤ والتناظر في البنى والمجرى (الحاج صالح، ٢٠١٢).

وإن الناظر فيما أورده سيبويه من التمثيل وما قدَّمه من التحليل وَفق عمليات استدلالية عقلية، يقف على علاقات متعددة بين العناصر التركيبية على اختلاف تلك البناءات الملفوظة والتركيبية المجرَّدة، وهي صالحة أن تنتظم في دوائر ومخططات خاصة بكل مجموعة من التراكيب المتكافئة القائمة على القياس التناظري، حيث يمكن الوقوف بذلك على أنواع من التحليل النحوي القائم على معادلات هندسية متقنة من حيث انتظام الوحدات التركيبية في النص اللغوي، وتتبع كيفية تعاقب هذه الوحدات وتراتبها، إذ تفرض بعض الوحدات وحداتٍ أخرى معينة متصورة، ويمكن توزيعها بالتصنيف الموضعي أو التحليل الموقعي ( Predictive Analysis) برعاية نظرية الموضع في تحديد العناصر اللغوية باتباع نمط التحليل التسلسلي (String Analysis) (الحاج صالح، ٢٠٠٧).

ومن الممكن أن يقرَّب صنيع النحويين وصنيع سيبويه خاصة في هذا المجال التحليلي باتباع نمط التحليل الموضعي

أو التسلسلي، وذلك بشكل مخططات جدولية. وتعدُّ هذه الوسيلة من أهم وسائل التحليل النحوية الإجرائية اتباعًا لمفهوم الموضع بالمعنى التوزيعي، وكان منشأ ذلك ظهور القياس التناظري أي حمل النظير على النظير.

والتوزيع بمعنى مجموع السياقات التي تظهر فيها الوحدة والتكافؤ، منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة بلومفيلد، وهي إحدى مدارس النظر اللغوي الأمريكية، وقد عولت في معيارها أن يكون موضوعيًّا إجراءاته آلية، وكان مدار اهتمامها (التوزيع) توزيع الوحدات اللغوية بوسيلة (الاستبدال) (الموسى، ١٩٨٠؛ حركات، ١٩٩٨). وهي بهذا المنهج تحلِّل الجمل إلى مكوناتها التي تقاربها، من غير النظر إلى وظائفها، بل تكتفى بمعرفة توزيع وحداتها.

وقد اكتشف هذا المنهج التوزيعي مايكل جي كارتر عام ١٩٦٨ في أطروحته: (مبادئ التحليل النحوي عند سيبويه)، وذكر أن سيبويه يتبع منهج التحليل إلى المكونات المتكافئة والمتآلفة، وأنه بهذا يمثل نوعًا من التحليل البنيوي مع أن كتابه يعدُّ أول عمل منهجي في النحو العربي، ولم يكن معروفًا ذلك التحليل النحوي حتى القرن العشرين الميلادي (الموسى، ١٩٨٠؛ كارتر، ١٩٩٢).

وإن كان مفهوم الموضع بالمعنى التوزيعي قد استثمره سيبويه والخليل قبل بلومفيلد ومدرستِه الاستغراقية التوزيعية، فإن مفهوم الموضع بالمعنى التقديري التجريدي لم تعرفه اللسانيات الغربية واختصت به اللغويات العربية (الحاج صالح، ٢٠١٣).

وإن كان ثمة فروق بين منهج سيبويه في التوزيع بطريقة الاستبدال وبين منهج التوزيعيين، فهو أن المصطلحات كانت قارَّة عند التوزيعيين وتكاملت عندهم نظرياته وإجراءاته العملية، بخلاف مسلك سيبويه وأضرابه فإنه كان إجراءً من حزمة مفاهيم إجرائية متعددة، يلجأ إليها النحوي لتحليل التراكيب بغية التبيُّن من صحة التحليل النحوي أو الاستدلال على تلك الصحة.

### ٤- صور التقدير التجريدي:

تتعدد صور التمثيل التجريدي وعباراتها التي أوردها النحويون لإخراج التصور الذهني التركيبي إلى الواقع اللغوي وجعله كالمتلفظ به وإن لم يلفظ أو لا يتكلم به، منها: التمثيل الذي لا يتكلم به، كأنه تكلم بذلك وإن لم يلفظ به، كأنه قال، كأنه أراد أن يقول كذا، جرى مجرى كذا، كأنك قلت، كأنه قيل له، لو قلت كذا لم يكن كلامًا، كأنه أجاب من قال، بمنزلة قولك، ونحوها.

وإنَّ أقدمَ التعبيرات للتقدير التجريدي في التراثِ النحويِّ هي المورَدةُ في النموذجِ النحويِّ الأولِ كتابِ سيبويه، بل أبرزُ صوره فيه، وسيأتي إيراد تلك الصور التي استعملها هو وشيخُه الخليلُ في جملةِ التعبيراتِ الموزَّعةِ على صورتَي التقدير التجريدي (التمثيل التجريدي من غير وسيلة المحاورة والمساءلة، والتمثيل التجريدي بوسيلة المحاورة).

### ٤-١- صور الضرب الأول:

تعبيرات هذا الضربِ مدارها على التمثيل الذي لا يتكلم به والمتصور اللغوي الذي لم يتلفظ به والتقدير التجريدي لقوة القول وإرادة المقول والتجريد التمثيلي بقياس النظير والمجرى.

فهذه أنماط التعبير عن التجريد التمثيلي في هذا الضرب:

### ٤-١-١- التمثيل الذي لا يتكلم به:

هذا التعبير الذي هو نقطة البحث ههنا (تمثيل ولا يتكلم به) استظهر معرفة سيبويه العميقة ودرايته التامة بالمفاهيم

الخليلية التي تلقاها عن أستاذه بنهج علمي بديع، وشكَّل تصوره المعرفي لتلك المفاهيم السائدة في الحقل العلمي آنذاك. فإن كان التمثيل يعدُّ آلة ذهنية يؤتى بها لتفسير التراكيب وتحليل مضامينها بحيث توضع في أنساق مِثاليَّة تتساوق مع الطرق المعِينة على فَسر النظام النحوي، فعبارة: تمثيل لا يتكلم به، تعدُّ ضربًا من ضروب الاستدلال الذهني التجريدي المستدل به على نظام اللغة (جواد، ٢٠٠٧).

ويمكن أن يعرَّف (التمثيل الذي لا يتكلم به) بأنه: تركيب تجريدي تصوري للمثال المصنوع المستعمل يستدعيه النحوي لكشف النظام النحوي في ذهن العربي أو لإبراز ما تقتضيه الصناعة النحوية، من غير أن يكون له حظٌّ في الاستعمال اللغوي.

وهذ المفهوم يمكن استنباطه من إطلاقات سيبويه لهذه التمثيلات؛ إذ كان يشير فيها إلى الدوالِّ الصناعية وتقرير صحة التحليل النحوي، ولا سيما التراكيب التي فيها غموض أو كانت بحاجة إلى التأويل، مع تأكيده في مواضع كثيرة على عدم التكلم بهذه التمثيلات، نحو قوله: لا يتكلم به، ولم يتكلم به، ولا يستعمل في الكلام.

ومن المواضع التي توضِح تعبيرات سيبويه عن التجريد التمثيلي غير المتكلم به:

| تعبير التجريد التمثيلي | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| هذا تمثيل ولم يتكلم به | ١/ ٧٢ |
| كأنه يقول... فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به، كما كان... تمثيلًا | ١/ ٣٧٥ |
| كأنه قال... فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به | ١/ ٣٧٦، ٢/ ١١٩ |
| كأنهم قالوا... فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به | ٢/ ١٧١ |
| كأنك قلت... فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به | ٣/ ٣٤ |
| كأنك قلت في التمثيل... وهذا تمثيل ولا يتكلم به | ٣/ ٢٨ |
| فكأنه قال... وهذا تمثيل ولا يتكلم به | ١/ ٨٣، ٢/ ٩٢ |

| تعبير التجريد التمثيلي | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| كأنك قلت... في التمثيل ولكنهم لا يتكلمون | ٢/ ٢٨١ |
| كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به | ٢/ ١٧٦ |
| وكأن قوله... بمنزلة... وإن لم يتكلم بـ...، ولكن زعم الخليل رحمه الله أن هذا تمثيل يمثل به | ١/ ٣٢٣ |
| فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان... تمثيلًا... ولم يستعمل | ١/ ٣٥٣ |
| وزعم الخليل رحمه الله... أنه كقولك... فهذا تمثيل، ولكنه لم يستعمل في الكلام | ١/ ٣٧٤ |
| كأنه قال.. ولا يستعمل في الكلام... ولكنه مثل به | ١/ ٣٩٢ |
| فهذا تمثيل... ولكنهم لا يستعملون | ٣/ ١٢١ |
| كأنك قلت... فهذا تمثيل وإن كان يقبح في الكلام | ٢/ ١٩ |
| كأنه كـ... وهذا تمثيل | ١/ ٤٢٧ |
| وسأمثله لك مظهرًا لتعلم ما أرادوا... إلا أن هذا لا يجوز... ولكن ذكرته لأمثل لك | ١/ ٢٧٣ |
| فإنما ذكرت لك ذا لأمثل لك | ١/ ٢٨٤ |
| كأنك قلت... وهذا محال، ولكن أردت أن أمثل لك | ١/ ٣٠٠ |

وهذا الجدول يشير إلى الآتي:

أولًا- جريان التجريد التمثيلي في لسان الخليل في ثلاثة مواضع من (الكتاب)، ولعل هذا من مبتكرات أفكاره واستعمالاته وأساليبه، وربما يعدُّ هو الواضع الأساسي لفكرة التمثيل التجريدي.

ثانيًا- ائتلاف (تمثيل لم يتكلم به) مع نحو عبارة (تمثيل يمثَّل به) المؤكدة على قضية التجريد التمثيلي، ونحو عبارة (ذكرته لأمثل لك) وقد زاوج بينهما في عبارة (فهذا يوضِح لك وإن كان لا يتكلم به) مشيرًا إلى غرض من أغراض التمثيل التجريدي وهو إيضاح المعنى.

ثالثًا- عزو عدم الاستعمال إلى العرب نحو عبارة (ولكنهم لا يتكلمون، ولكنهم لا يستعملون)، في ذلك إيحاء إلى أن التقدير التجريدي من المهملات اللغوية المستجلبة للتمثيل وإيضاح النظام النحوي الكامن في ذهن العربي ولذا أكد سيبويه في أكثر من موضع بقوله: يوضح لك، لأمثل لك، كأنه في التمثيل تفسير لكذا.

رابعًا- جريان بعض عبارات التمثيل غير المتكلم به مع بعض الأنماط الأخرى للتقدير التجريدي كالمنزلة والمحال.

خامسًا- إطلاق (التقدير) في موضع واحدٍ مرادفًا للتمثيل التجريدي غير مراد به التقدير الصناعي المعهود، وذلك في قوله: (كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به)، ويدل على أن المراد بالتقدير هو التمثيل، هو قوله: (وإن كان لا يتكلم به)، وهو مما يقوي ما ذهبت إليه دراستي هذه من إطلاق (التقدير التجريدي) على هذا الضرب من التمثيل النحوي.

ومن أوجه عدم التكلم بنحو هذه التمثيلات التجريدية هي:

- عدم ورود السماع عن العرب بنحو هذه التمثيلات، من ذلك بيان سيبويه أن العرب لم تتكلم بنحو: شيء أحسَنَ عبدالله (سيبويه، ١٩٨٨).

- كون التلفظ ببعض هذه التمثيلات محالًا، والتعليق على محالٍ محالٌ، من ذلك تمثيل (ما صنعتَ وأخاكَ) بـ(ما صنعتَ أخاكَ)، وقد قال: "وهذا محالٌ، ولكن أردتُّ أن أمثِّلَ لك" (م.ن، ص ١/ ٣٠٠).

- وجود علة نحوية حائلة بين تلك التمثيلات والتكلم بها، منه تمثيل (زيدًا مررت به) بـ(جعلت زيدًا على طريقي مررت به)، والقاعدة الكلية النحوية المانعة هي امتناع جمع العوض والمعوَّض عنه أو المفسِّر والمفسَّر معًا.

وجِماعُ عدم التكلم بهذه التمثيلات عند سيبويه وشيخه إنما هو عدمُ السماعِ والاستعمالِ؛ لأنها تمثيلات مسكوكة مصنوعة، مع كونها دلائل لتقرير الإعراب وإلحاقِ الحكم النحوي، لشمولها على المعنى الوظيفي.

**٤-١-٢- تصور الكلام غير الملفوظ به:**

تُدرَج هذه الصورة والصورتان اللاحقتان التي تليانها ضمن ما يسمَّى (بالحدس اللغوي)، وهو يعدُّ مفهومًا توليديًّا متفرِّعًا من (الكفاية اللغوية)، ونابعًا من الطبيعة الذهنية التي تنطلق منها النظرية التوليدية في تفسير النشاط اللغوي.

وقد أطلق نعوم تشومسكي الحدس اللغوي (Intuition) مشيرًا إلى أن عمل الباحث اللساني يكون مرتكزه على القدرة اللغوية للمتكلمين والمعارف الحدسية التي يمتلكونها عن لغتهم (يافو و سرفاتي، ٢٠١٢).

والحدس عملية تصورية مقترنة بالذهن المجرد أكثر من اقترانها بالمنجز الكلامي، ويتجاذبه طرفان هما من مقومات العملية الكلامية: الأول حدس المتكلم المنتج للغة، يستطيع بواسطته التمييز بين ما هو نحوي وما هو غير نحوي، والحكم على أصولية الجمل ومقبوليتها. والآخِر حدس اللساني في تحليله اللغوي بمعالجة صيرورة اللغة وتكوينها في مستوياتها المختلفة، مع ترشيح معرفته الضمنية بتلك اللغة الكامنة في ذهنه (عمايرة، ١٩٨٤).

وإعمال الحدس النحوي هو من باب إعمال الحدس اللساني (المحلل اللغوي) الذي يعمل بمقتضى تصورات ذهنية مسبَّقة، ويوظف ذلك في تحليل اللغة ودراسة ظواهرها وقضاياها المختلفة. ويستطيع النحوي بهذا الحدس والملاحظة الوصولَ إلى استنباط القوانين، وتصور الكلام غير الملفوظ وتقدير قوة القول غير المتكلم به، واستنطاق الإرادة القولية.

ومن تعبيرات سيبويه الحدسية الماثلة في إمضاء الكلام كأنه قد تكلم به:

| تعبير تصور الكلام غير الملفوظ | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيرا | ٣٠٣/١ |
| فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب | ٤٣١/١ |
| يقدَّر وإن لم يلفظ به | ٢٠٢/٢ |

**٤-١-٣- تقدير قوة القول:**

يراد بتقدير قوة القول: افتراض الوجود القولي أو اللساني نظريًّا في التمثيل التجريدي، أي في الوجودين اللساني والذهني الفرضيين. ومصطلح (قوة القول) مأخوذ من تقسيم المناطقة للوجود إلى الوجود بالفعل والوجود بالقوة (الغزالي، ١٩٦١)، والوجود بالفعل ما له صورة ومادة، ويكون بقدرة مرجحة للفعل مقارنة له، وأما الوجود بالقوة أو الهيولي فهو ما ليست له هيئة معينة وغير منتظمة، ويكون بقدرة مصححة للفعل، يمكن معها الفعل والترك.

فالوجود القولي بالفعل وجود لساني حقيقي ملفوظ به. وأما الوجود القولي بالقوة فمقدَّر تجريدي، ويكون قبل القول بالفعل، ويبقى إلى حين القول الفعلي، وهو يصلح لاجتماع الضدين باختلاف جهتيهما وانفكاكهما، فينزَّل مثلًا المقول المنصوب منزلة المقول المرفوع، والمعرَّف منزلة المنكَّر.

وهذه بعض المواضع من كتاب سيبويه تفيد تقدير قوة القول:

| تعبير تقدير قوة القول | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| إياك، إياه، وإياي، وإياه، كأنه قال: إياك باعد، وإياه، أو نَحِّ. وزعم أن بعضهم يقال له: إياك، فيقول: إيَّاي، كأنه قال: إيَّاي أحفظُ وأحذرُ. | ٢٧٤/١ |
| ومن ذلك قول العرب: مَن أنت زيدًا... وبعضهم يرفع، وذلك قليل، كأنه قال: مَن أنت كلامُك أو ذكرُك زيدٌ. | ٢٩٢/١ |
| وزعموا أن ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدًا... كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنتَ وزيدًا | ٣٠٣/١ |

**٤-١-٤- تقدير الإرادة القولية:**

هذا نمط حَدْسي من حُدُوس اللسانيِّ الذي يقدِّر تجريديًّا إرادة ما تكلَّم به غيرُه، فالإرادة تشمل فعل الإنسان نفسه وفعل غيره، ويتقدم على الفعل زمنيًّا، وكذلك يقال في القول (العسكري، ١٩٩٧).

وقد لا يستطيع المتكلم أن يقصد مرادًا ما إذا لم يكن يملك الإرادة، إذ يؤثِّر القصد بمفهومِ إرادةِ قول شيء في الحكم على القول نفسه، فتصبح الأقوال تابعة للمقاصد، وإذا كان الأمر كذلك فإن قصد المتكلم -بوصفه إرادته- ليؤثر في خطابه بدرجة قصوى في إنجاز الفعل اللغوي، لاتكائه على توفر الإرادة من عدمها، وكذلك في ترتيب الكلام والخطاب للتدليل عليه (الشهري، ٢٠٠٤).

ومن تعبيرات سيبويه التي تمثل هذا النمط:

| تعبير تقدير إرادة القول | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| في نصب نحو: إن تأتني فتحدثني أحدثك. ووجه نصبه أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيان فحديث أحدثك | ٨٨/٣ |
| وإن شئت قلت: مررت برجل خير ما يكون خير منك، كأنه يريد برجل خير أحواله خير منك | ٤٠١/١ |

ويراعي سيبويه في نحو هذه المواضع ضرورة اقتران قصد المتكلم بمفهوم الإرادة لغاية الفهم والإفهام، وكأنه يذهب إلى أن المنطوق به لا يكون كلامًا حقًّا حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره وإرادة إفهامه (عبدالرحمن، ١٩٩٨). وهنا يأتي موقف النحوي في التقاط ما تلفظ به المتكلم فهمًا وإفهامًا؛ لأن حدس النحوي يقوده إلى إفهام ما فهمه.

**٤-١-٥- التجريد بالمجرى:**

يراد بالإجراء عند النحويين: جريان الشيء مجرى غيره من حيث الصيغة والتركيب أو العمل أو الموضع أو الدلالة،

وهو تحويل مقصود مؤثر في التركيب والدلالة (مبارك، ١٩٩٩).

ومن المواضع التي استعمل فيها سيبويه مفهوم الإجراء التمثيلي التجريدي:

| تعبير التجريد بالمجرى | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| وإذا قلت: عبدُ الله مررتُ به أجريت الاسم بعده مجراه بعد: زيدٌ لقيتُه، لأنَّ مررتُ بعبد الله يجرى مجرى لقيتُ عبد الله. | ١/ ٩٣ |
| وذلك قولك: أعبدُ الله ضرب أباه، وأعبدَ الله ضربه أبوه، فجرى مجرى أعبدُ الله هو ضرب زيدًا، وأعبدَ الله ضربه زيدٌ، كأنه في التمثيل تفسير لقوله: أعبد الله أهان أباه غلامُه، وأعبد الله ضرب أخاه غلامُه | ١/ ١٠٣ |
| رويدَكم أنتم وعبدُ الله، كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبدُ الله، لأن المضمر في النية مرفوع، فهو يجري مجرى المضمر الذي يبين علامته في الفعل | ١/ ٢٤٧ |

### ٤-٢- صور الضرب الثاني:

تعبيرات هذا الضرب دارت بين التجريد التمثيلي بالمقاولة نحو قولهم: كأنك قلت، والتجريد التمثيلي بالمحاورة بتصور الكلام جوابًا عن سؤال، والامتناع التمثيلي التركيبي التجريدي، والتمثيل الحجاجي بمفهوم المنزلة.

فهذه أنماط التعبير عن التجريد التمثيلي في هذا الضرب:

### ٤-٢-١- التجريد التمثيلي بالمقاولة:

من أساليب سيبويه الحجاجية الأسلوبُ الحجاجي الاستدلالي التمثيلي بالنزعة الحوارية بتصور مقام المقاولة بمعنى افتراض مقام للمحاورة مع الدارس والناظر لهذه الصناعة النحوية. وهذا التقدير للمقاولة في مجمله افتراض لبنية كلامية متمِّمة يراد بها مواءمة التراكيب محذوفها أو مضمرها بمذكورها حتى تنتظم، وهي ذات وظيفة إحالية تداولية.

ويرتكز التقاول إلى قاعدة تخاطبية هي سلوك طرق الاستبدال والتقابل والزيادة في تشقيق الكلام. وهو أسلوب من أساليب الحوار الذي يشبه تظاهر مشاركة غيره في طلب المعرفة وإنشائها وتفريعها (مقبول، ٢٠٢٠).

وهذه بعض المواضع التي سلك فيها سيبويه هذا النمط من التجريد التمثيلي بعبارة (كأنك قلت):

| تعبير التجريد التمثيلي بالمقاولة | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| وإن شئت قلت: زيدًا مررت به، تريد أن تفسر به مضمرًا، كأنك قلت إذا مثَّلتَ ذلك: جعلت زيدا على طريقي مررت به | ١/ ٨٣ |
| دفعت الناس بعضهم ببعض، على قولك: دفع الناس بعضهم بعضا... كأنك قلت في التمثيل: أدفعت | ١/ ١٥٣ |
| تقول: رأيت متاعَك بعضُه فوق بعض...، كأنك قلت: رأيت متاعَك بعضُه أحسنُ من بعض، ففوق في موضع أحسن | ١/ ١٥٥ |
| ما أتاني أحد خلا زيدًا، وأتاني القوم عدَا عَمرًا، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيداً. إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع | ٢/ ٣٤٨ |

### ٤-٢-٢- تصور الكلام جوابا عن سؤال:

يلاحظ في بعض نصوص سيبويه أنه يتخيل السياق الذي دارت فيه الجملة، ويتخيل حوارًا ومسرحًا لغويًّا دارت فيه الأحداث، ويوظف قرائنه في التوجيه والتحليل النحوي (عبدالحميد، ٢٠١٦).

ومن تلك السياقات الحوارية التي أنيط بها التجريد التمثيلي: تصور الكلام جوابًا عن سؤال، والسؤال ههنا ليس

ذا قيمة وصفية فحسب بل هو ذو قيمة حجاجية، فتصور السؤال يعكس هاجس اللغة التي بها الحوار وبها السؤال وبها الجواب، فسيبويه يريد التفاعل بينه وبين مخاطبه المتمثل افتراضًا، فأُزيح التمثيل ههنا إلى المستوى الحواري، حينما استنطق مخاطَبه المفترض من أجل الاسترشاد اللغوي والعلمي، وذلك وَفقَ طرق استدلالية تؤدي إلى الإقناع.

ويسمي خالد ميلاد تقدير اعتقاد المتكلم في البنى النحوية التركيبية موضع الاعتقاد أو موضع القيمة الدلالية للجملة، ويسميه كذلك موضع الإفادة. والمتكلم عندما يخبر إنما يجيب المخاطب عن سؤال صريح أو غير صريح، وكل إخبار يصح أن يكون جوابًا لسؤال سائل (ميلاد، ٢٠٠١).

وهذا التصور متوافر في تحليلات سيبويه بتمثلاتٍ تجريدية يلجأ فيها إلى تقديرات حوارية من أجل تفسير الأوضاع النحوية، من ذلك:

| تعبير تقدير السؤال التجريدي | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| وقد يجوز أن تقول: ألَا رجلٌ إما زيدٌ وإما عمرٌو، كأنه قيل له: من هذا المتمنَّى؟ فقال: زيد أو عمرو. | ١/ ٢٨٩ |
| فمن ذلك قولك على قول السائل: أى سير سير عليه؟ فتقول: سِير عليه سيرٌ شديد | ١/ ٢٩٩ |
| أمَّا النُّبَلَ فنبيلٌ، وأما العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ، كأنه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأيَ، أي للعقل والرأي، وكأنه أجاب من قال: لمه؟ | ١/ ٣٨٦ |

### ٤-٢-٣- المحال التجريدي التمثيلي أو اللَّوقلَة التمثيلية:

يراد بالمحال التجريدي التمثيلي: إتيان النحوي بتراكيب غير منتظمة تركيبًا أو دلالةً في سياق التمثيل بالتجريد (أي إنه كلام متعذر التحقق وجودًا وإمكانًا في الواقع اللغوي)، فهي تراكيب مجانبة للصحة النحوية محوَّلة عن وجهها، غير منتظمة في تآليفها، أو غير تامَّة الإفادة.

وأما اللَّوقلَة التمثيلية فالمراد بها: تصور النحوي الامتناع التمثيلي بوسيلة التجريد بقوله: (لو قلت)، واللَّوقلَة منحوتة منها كالفَنْقلَة المنحوتة من قولهم: (إن قيل ونحوها)، وهي طريقة من طرق الحجاج التمثيلي في التبليغ اللساني.

وهذه بعض المواضع التي ذهب فيها سيبويه إلى المحال التركيبي التمثيلي التجريدي:

| تعبير اللوقلة التمثيلية | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا، لم يكن كلامًا | ١/ ١٤ |
| لو قلت: خِلت زيدًا وأُرى زيدًا، لم يجز | ١/ ٤١ |
| لو قلت: ضربتُه القائمَ تريد: قائما، كان قبيحًا، ولو قلت: ضربتُهم قائمِيهم تريد: قائمِين، كان قبيحًا. | ١/ ٣٧٧ |

ركَن سيبويه في هذه المواضع إلى الافتراض التمثيلي لتحديد بعض صور المحال أثناء تحليله بعض التراكيب النحوية لبيان الخارجة منها من نطاق الصحة والمقبول ومن المخالفة لأصل من أصول النظرية النحوية، واستعمل وسيلة اللَّوقلَة مع الحكم على التراكيب بعبارات تفيد عدم الاستعمال والخروج عن حيز الصحة النحوية، وهذه العبارات هي: (لم يكن كلامًا، لم يجز، فيه قبح أو كان قبيحًا).

فقوله: (لم يكن كلامًا) يفيد امتناع مثله في الوجود اللساني، وقوله: (لم يجز) يفيد العدول عن الوجه والصواب، وقد يجمع بينه وبين الحكم عليه بالقبح نحو (لم يجز وكان قبيحًا).

وأما أوجه إحالة هذه التراكيب فمتعددة منها ما جاء مخالفًا لقاعدة التضام كالفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وبين الجار ومجروه ونحوه، ومنها ما جاء مخالفًا لبعض أسس الإخبار في الكلام وهو مبدأ الإفادة.

**٤-٢-٤- الافتراض القولي بتنزيل القول منزلة قول آخر:**

قد يفسِّر سيبويه ضروبًا من الكلام بإجرائها على نظائرها، ويقوم بعملية تجريدية مؤدِّيةٍ إلى التكافؤ في المجرى بانتزاع الصفة المشتركة الجامعة في الـمُجرَى والـمُجرَى عليه (الحاج صالح، ٢٠١٢)، وذلك نحو: "ما أحسنَ عبدَ الله! زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أَحسنَ عبدَ الله" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١/ ٧٢)، ونحو: "وأما قولهم: نِعم الرجلُ عبدُالله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبدالله" (م. ن، ص ٢/ ١٧٦-١٧٧).

وقد مثلت (المنزلة) عند سيبويه قانون قياس النظير والتمثيل، وسمَّى عبدالرحمن بودرع هذا النوع من التجريد (تقارضَ الخصائص وانتقالَ السِّمات)، ويجري هذا في التحليل النحوي من قبيل التفريع، وهو ضرب من ضروب استعارة السِّمات، ومعناه أنَّ العبارتين المختلفتين قد يُتصوَّر فيما بينهما تقارضُ سِمة واحدة أو أكثر (بودرع، ٢٠١٣).

واتَّسمت (المنزلة أو تقارض الخصائص) مع التمثيل بالمنهجية العلمية حينما صيَّرها المنوال النحوي وسيلة بحث عقلي تبنى على أساس تجريدي، وذلك لمتابعة المبادئ التفسيرية التي تعمِّق التحليل النحوي. وإن محاولة النحويين تفسيرَ الجمل بصيغ افتراضية وبالحجاج التمثيلي بمفهوم المنزلة، إنما هي محاولة لإظهار السِّمات الممكنة التركيبية والدلالية في البنية المنجزة بتأويلها وتنزيلها منزلة بنية تمثيلية مجرَّدة.

وفي هذا الإطار الحجاجي وظَّف سيبويه مفهوم (المنزلة) ليحمل جملة من الأغراض جامعها الاستدلال الحجاجي للوصول إلى إثبات صدق قضية أو إبطالها في برهنة جدلية، وهو المسلك الذي برز في المنوال النحوي بهدف الإقناع بوسيلة (المنزلة) (الحسناوي والأسدي، ٢٠١٤).

ومن المواضع التي عبر فيها سيبويه بالافتراض القولي بمفهوم المنزلة:

| تعبير التجريد بالافتراض القولي التنزيلي | موضعه في (الكتاب) |
|---|---|
| ألا ترى أن قولك: قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب | ١/ ٣٤ |
| وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به. | ١/ ٧٢ |

وقد وظف سيبويه رؤيته التحليلية بربط التمثيل التجريدي بالمنزلة بوصفها أداة للكشف عن نسق منطقي تفسيري للمنجز الكلامي، وليست الغاية منها تفسير الظواهر فحسب، بل تقديم الأحكام النحوية الجامعة المشتركة بين المنزَّل والمنزَّل عليه، فتكون وظيفتها تقليل المجهود الذهني في كشف النظام اللغوي بوسيلة تنزيل البنية المنجزة إلى أقرب بنية أخرى تناظرها.

تلكَ هي صور التقدير التجريدي وتعبيراته في كتاب سيبويه، وقد أفصحَت تلك التعبيراتُ عن مَدَى تفنُّنِها وتركُّحِها عند النحويِّين، دافعةً إلى فَهمِ طبيعةِ التقدير التجريدي، فهيَ مفاتيحُ أساسيَّةٌ لإدراكِ ما تحمِلُه من أحكامٍ وتأويلاتٍ نحويةٍ، ولا سبيلَ إلى إبانتِها إلا رَقابةُ تداولِـها مشفوعَةً بما يَخدُمُها من نصوصٍ تُسجِّلُ تصرّفاتِـها ودلالاتِـها.

٥- خاتمة:

هدف هذا البحث إلى معالجة استدلال من الاستدلالات العقلية المتمثلة في التمثيل التركيبي المجرَّد، فكشف أنواعه وطرقه وصوره في كتاب سيبويه، وتوصّل إلى النتائج الآتية:

- اقترض مفهوم (التقدير التجريدي) مِن المعجم الفلسفي دلالتَه، مع تكييفِه بما يناسِبُ صناعتَه النحوية في المنوال النحوي العربي الأول عند سيبويه.

وهو مصطلح مؤلَّف من جزأين: (تقدير) و(تجريد)، فالأول يدل على المقايسة بين الموضعين المثالِ المراد تحليله والمثال المتصوَّر الموازي له تجريدًا، والآخر يدل على التصور والافتراض من النحوي موائمًا مع مفهوم (الموضع) الذي يدل على أنه اعتبار تجريدي موزَّع فيه مجموع العناصر اللغوية بتجانس تركيبي. وهو بهذا التأليف يدل على أنه مسلك من مسالك الاستدلال التمثيلي العقلية بإحدى طرق البناء التركيبي المجرَّد مراعًى فيه مفهوم الموضع وقياس النظائر.

– اقترن مفهوما التمثيل والتجريد بالحجاج النظري عند سيبويه، فالتمثيل آلة من آلات الحجاج تسير باتجاهين أحدهما في إثبات تركيب على وجه الصحة النحوية أو الرخصة النحوية والآخر في إبطال تركيب على وجه مجانبة الصواب النحوي.

– ليس الغرضُ من الفروضِ الذهنية والتقديراتِ العقليةِ التجريدية بطرق شتى المؤدية إلى التكافؤ انتماءَ البنى إلى فئة واحدة وانتزاعَ الصفة أو الصفات المشتركة الجامعة فيها فحسب، بل يتسوَّر التجريد النحوي مجالَ انتظام متغيرات العناصر المحوَّلة إلى وحدات غير معينة بالنسبة إلى الصفة المشتركة مع العناصر الثوابت، مع خضوع المتغير والثابت إلى التكافؤ في الترتيب، وبذلك يكتشف النحوي البنى اللفظية والتكافؤ البنيوي.

– إنَّ نحو عبارة سيبويه: (هذا تمثيل، ولا يُتكلَّمُ به) دالَّة على التفريق بين التركيبِ الأصليِّ الموضوعِ للتحليلِ، وبين العبارةِ الشارحةِ أو التجريديِّ التمثيليِّ الموضِح والمفسِّر، وأنَّ تقدير المحذوف في بعض المواضع مسألةٌ افتراضيةٌ وأنها مجرَّدُ تصورٍ ذهنيٍّ تأويلي، وأنها أداةٌ تحليلية لصناعةِ المعرفةِ اللغويةِ وبناءِ أسسها العلمية. ومن هنا يلتبس كثيرًا النوع الثاني من التقدير التجريدي بالإضمار الصناعي المعهود، فيحتاج إلى بيان الأوجه والحجج التي تبين أن النحوي يقصد بصنيعه ذلك التقدير التجريدي وأغراضه، بخلاف النوع الأول يبيَّن فيه التحليل الموضعي التوزيعي ومقاصده التي ذهب لأجلها إلى البناء التركيبي المجرد.

– تَمَيُّزُ سيبويه بارتجالِ تعبيراتٍ غيرِ مسبوقةٍ وبالقدرةِ على إبداعِها؛ متنبِّهًا بالقضايا التفصيليةَ للتجريد التمثيلي.

– من أغراضِ التقدير التجريدي ومقاصدِه التي تجلَّت في مواضعه: بيانُ قوانين الصناعة النحوية، وإيضاحُ المعنى وتقريبُه إلى ذهن المخاطب، وتفسيرُ المبهم، وتحقيقُ التعميم وتقارضُ الأحكام.

وبعد، فكلّ بحث يصِل بعد معالجة الموضوع إلى توصيات، وحاصلها ما يأتي:

– توسيع مباحثة التقدير التجريدي في المنوالِ النحوي العربي المتأخرِ منوالِ شروح المفصل والكافية والألفية، والموازنة بينها وبين منوال سيبويه ونظرائه بتوظيف المعطيات العرفانية.

– دراسة الإخلال بالنقل عن سيبويه، وتثبت الأقوال المعزوة إليه عند المتأخرين من غير تصفح نص (الكتاب)، وإنما هي مستندة على نحوي سابق نسب إليه ذلك القول أو ذكر أنه ظاهر كلامه، وبيان الأوهام المبنية على هذا الإخلال.

## المصادر والمراجع


الأزهري، خالد بن عبدالله. (١٩٩٧). *التصريح بمضمون التوضيح*. تحقيق: عبدالفتاح بحيري. القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي.

استيتية، سمير. (٢٠٠٨). *اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج*. إربد. عالم الكتب الحديث.

أوشان، علي. (١٩٩٨). *اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي*. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة ودار الثقافة.

بودرع، عبدالرحمن. (٢٠١٣). *الأسس المعرفية للغويات العربية*. عَمَّان: دار ورد الأردنية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٥٤). *المنصف*. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (٢٠٠٦). *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار، ط٤. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جواد، علاء. (٢٠٠٧). *التمثيل النحوي في كتاب سيبويه*. رسالة دكتوراه. الديوانية: جامعة القادسية.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٩٨٧). *الصحاح*. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين.

الحاج صالح، عبدالرحمن. (٢٠٠٧). *النظرية الخليلية الحديثة*. الجزائر: مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.

الحاج صالح، عبدالرحمن. (٢٠١٢). *منطق العرب في علوم اللسان*. الجزائر: دار موفم.

الحاج صالح، عبدالرحمن. (٢٠١٣). *بحوث ودراسات في اللسانيات العربية*. الجزائر: دار موفم.

الحاج صالح، عبدالرحمن. (٢٠١٦). *البنى النحوية العربية*، الجزائر: المجمع الجزائري للغة العربية.

ابن حجر، محمد. (٢٠٢٢). *الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل)*. عَمَّان: مركز الكتاب الأكاديمي.

حركات، مصطفى. (١٩٩٨). *اللسانيات العامة*. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

الحسناوي، رجاء. والأسدي، حسن. (٢٠١٥). "الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيبويه". *مجلة الباحث*. جامعة كربلاء، العدد ١٠.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (١٩٩٨). *ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب*. تحقيق: رجب عثمان ورمضان عبدالتواب. القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (ج ٨/ ٢٠٠٨، ١٠/ ٢٠١١، ١١/ ٢٠١٣، ١٢/ ٢٠١٤). *التذييل والتكميل في شرح التسهيل*. تحقيق: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، الرياض: دار كنوز إشبيليا.

الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن. (١٩٩٦). *شرح كافية ابن الحاجب*. تحقيق: يوسف حسن عمر. بنغازي. منشورات جامعة قاريونس.

الرماني، علي بن عبسى. (٢٠٢١). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: شريف النجار. القاهرة: دار السلام.

السامرائي، فاضل. (٢٠٠٠). *معاني النحو*. عَمَّان: دار الفكر.

سعيد، جلال الدين. (٢٠٠٤). *معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية*. تونس: دار الجنوب.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٩٨٨). *الكتاب*. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (٢٠٠٨). *شرح الكتاب*. تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. (١٩٧٤). *الإتقان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (٢٠٠٧). *المقاصد الشافية*. تحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبدالمجيد قطامش وعياد الثبيتي. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

الشهري، عبدالهادي بن ظافر. (٢٠٠٣). *إستراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية*. بيروت: دار الكتاب الجديد.

صَليبا، جميل. (١٩٨٢). *المعجم الفلسفي*. بيروت: دار الكتاب اللبناني.

الصليمي، عبدالله. (٢٠١٣). *ظاهرة السؤال المقدر في كتاب سيبويه*. رسالة ماجستير. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

عبدالحميد، إيهاب. (٢٠١٦). *قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه*. رسالة دكتوراه. القاهرة: جامعة عين شمس.

عبدالرحمن، طه. (١٩٩٨). *اللسان والميزان أو التكوثر العقلي*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

العتابي، نجاح. (٢٠٠٢). *الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي*. رسالة ماجستير. بغداد: جامعة بغداد.

العسكري، أبو هلال الحسن. (١٩٩٧). *الفروق اللغوية*. تحقيق: محمد إبراهيم سليم. القاهرة: دار العلم والثقافة.

ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن. (١٩٨٢). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد كامل بركات مكة المكرمة. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

عمايرة، خليل. (١٩٨٤). *في نحو اللغة وتراكيبها*. جدة: دار عالم المعرفة.

الغزالي، أبو حامد محمد. (١٩٦١). *معيار العلم في فن المنطق*. تحقيق: سليمان دنيا. القاهرة: دار المعارف.

ابن فارس، أحمد. (١٩٧٩). *مقاييس اللغة*. تحقيق: عبدالسلام هارون. بيروت: دار الفكر.

الفضلي، عبدالهادي. (١٩٨٤). *دراسات في الإعراب*. جدة: دار تهامة.

قباوة، فخر الدين. (١٩٨٩). *إعراب الجمل وأشباه الجمل*. حلب: دار القلم العربي.

كارتر، مايكل. (١٩٩٢). "نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد دراسة عن منهج سيبويه". ترجمة: عبدالمنعم آل ناصر. *مجلة المورد*، العدد ١.

مبارك، حسن. (١٩٩٩). *الإجراء في الصيغ والتراكيب النحوية*. رسالة دكتوراه. القاهرة: جامعة القاهرة.

المبرد، محمد بن يزيد. (١٩٩٤). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف.

المرتضى الزَّبيدي، محمد بن محمد. (١٩٩٤). *تاج العروس*. تحقيق: عبدالسلام هارون. الكويت: مطبعة الحكومة.

المعيوف، علي. (٢٠١٠). *نظرية الموضع في كتاب سيبويه*. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

المعيوف، علي. (٢٠١١). "طرق الاستدلال التركيبي الآلي لدى سيبويه والجرجاني". *مجلة الدراسات اللغوية*. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، العدد ٢.

مقبول، إدريس. (٢٠٢٠). *الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه*. ط٢. إربد: عالم الكتب الحديث.

الموسى، نهاد. (١٩٨٠). *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.

ميلاد، خالد. (٢٠٠١). *الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة*. تونس: المؤسسة العربية للتوزيع.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (٢٠٠٧). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: علي فاخر وآخرين. القاهرة: دار السلام.

نحلة، محمود. (٢٠٠٢). *آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ابن الوراق، محمد بن عبدالله. (١٩٩٩). *علل النحو*، تحقيق: محمود الدرويش. الرياض: مكتبة الرشد.

وهبة، مراد. (٢٠٠٧). *المعجم الفلسفي*. القاهرة: دار قباء الحديثة.

يافو، ماري آن. وسرفاتي، وجورج إليا. (٢٠١٢). *النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية*. ترجمة: محمد الراضي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (٢٠٠١). *شرح المفصَّل*، تحقيق: إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.